الأمم المتحدة

A/69/PV.101

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة التاسعة والستون

الجلسة العامة **١٠١**

الثلاثاء، ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيسا ..... (أوغندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البندان ١٣ و ١١٥ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

(أ) **التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما**

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

مشروع القرار (A/69/L.85)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة عقدت مناقشة بشأن البند ١٣ من جدول الأعمال وبنده الفرعي (أ)، مع البند ١١٥ من جدول الأعمال، واتخذت القرار ١٥/٦٩، في جلستها العامة ٥١، المعقودة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. ويذكر الأعضاء أيضا أنه في إطار البند الفرعي (أ) من البند ١٣ من جدول الأعمال والبند ١١٥ من جدول الأعمال، اعتمدت الجمعية العامة القرار ١٠٨/٦٩، في جلستها العامة ٦٥، المعقودة في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، واتخذت القرار ٢٤٤/٦٩ والمقرر ٥٥٠/٦٩ في جلستها العامة ٧٧، المعقودة في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. كما يذكر الأعضاء أنه، في إطار البندين نفسيهما، اتخذت الجمعية العامة المقرر ٥٥٥/٦٩، في جلستها العامة ٧٨، المعقودة في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، والمقرر ٥٥٧/٦٩، في جلستها العامة ٨١ المعقودة في ٥ آذار/مارس ٢٠١٥.

يسرني أن أخاطب هذه الجلسة العامة المعقودة للبت في مشروع القرار A/69/L.85، الذي ستحيل به الجمعية العامة إلى الدورة السبعين مشروع الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ للاعتماد خلال مؤتمر القمة. لقد كان الاختتام الناجح للمفاوضات، في ٢ آب/أغسطس، تتويجا مناسبا لما يقرب من عامين من الأعمال التحضيرية والمفاوضات المكثفة والشاملة للجميع. لقد استغرق بلوغ هذه المرحلة قدرا كبيرا من الجهد والمرونة وروح التوافق من جانب الجميع.

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

وينبغي لنا جميعا أن نفخر بما حققناه معا. إن مشروع الوثيقة الختامية، المعنونة ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، التي سيعتمدها قادة العالم في وقت لاحق هذا الشهر في نيويورك، إنجاز تاريخي. إن الروح التي تمت بها صياغة مشروع الوثيقة الختامية واتفق عليها بتوافق الآراء انتصار لتعددية الأطراف. لقد أثبتنا أن المجتمع الدولي يمكن أن يعمل معا لمعالجة القضايا الملحة التي تواجه البشرية، مع التعهد بالالتزامات الضرورية لمصلحة الجميع.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن خالص تقديري للدول الأعضاء والمراقبين وجميع أصحاب المصلحة على المشاركة النشطة والبناءة طوال العملية. وأود أن أشيد إشادة خاصة بالميسرين، السفير ديفيد دونوهيو، الممثل الدائم لأيرلندا، والسفير ماشاريا كاماو، الممثل الدائم لكينيا، على التزامهما الثابت في توجيه المفاوضات نحو خاتمة ناجحة.

وأشيد إشادة بالغة بمعالي الأمين العام السيد بان كي – مون على التزامه الشخصي والدعم المتواصل المقدم من الأمانة العامة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على وجه الخصوص. وأشكر أيضا السيدة أمينة محمد، المستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بالتخطيط الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥، على جهودها الدؤوبة. وأشكر المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية والبرلمانيين والقطاع الخاص والشباب والسلطات المحلية والأوساط الأكاديمية والمنظمات الخيرية وجميع أصحاب المصلحة الذين قدموا إسهامات قيمة.

وإذ تضع القضاء على الفقر وتحسين سبل كسب العيش للجميع وتحويل الاقتصادات وحماية كوكبنا من بين أهدافها الرئيسية، فإن الخطة الجديدة طموحة وشاملة للجميع وتحولية. إنها تهدف إلى عدم تخلف أحد عن الركب. إن أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ – العنصر الرئيسي للإطار الإنمائي الجديد – أهداف شاملة وتتناول الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة بطريقة متكاملة.

وفي حين أن أهداف التنمية المستدامة ستنطبق على الجميع، هناك أيضا إدراك للظروف الوطنية ومختلف مستويات التنمية واحتياجات البلدان ذات الأوضاع الخاصة، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وأفريقيا.

وكما أكدت من قبل، فإن المهمة التي تنتظرنا تتمثل في ضمان نجاح تنفيذ الخطة الإنمائية الجديدة، بمجرد اعتمادها. وفي هذا السياق، فإن دمجها في خططنا الإنمائية الوطنية وتعبئة الموارد المالية الكافية وتطوير التكنولوجيا ونقلها، وبناء القدرات وكفالة المتابعة والاستعراض الفعالين سيكون بالغ الأهمية.

وإلى جانب اعتماد خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، أصبح لدينا الآن إطار شامل من شأنه دعم تنفيذ الخطة الجديدة.

علينا كفالة النهوض بالأعمال غير المنجزة فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، التي أدرجت في أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، ستكون هناك حاجة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام إلى مجالات التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإيجاد فرص العمل، من بين مجالات أخرى. وعلاوة على ذلك، ستكون هناك حاجة إلى زيادة الاستثمارات في العديد من المجالات، من قبيل تطوير الهياكل الأساسية وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامين والشاملين للجميع وتحسين القدرات الإنتاجية وتهيئة المزيد من فرص العمل، ولا سيما للشباب.

ينتظر المجتمع الدولي والمواطنين في جميع أنحاء العالم هذه اللحظة بتوقعات وآمال كبيرة. باعتماد مشروع القرار المعروض علينا اليوم، وإحالة مشروع الوثيقة الختامية إلى

مؤتمر القمة من أجل اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، سنكون قد اتخذنا خطوة هامة نحو وضع عالمنا على مسار أكثر استدامة وازدهارا وشمولا للجميع. وإذ نبدأ هذه الرحلة الجماعية، علينا الالتزام بالتعهد بألا يتخلف أحد عن الركب.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): اليوم هو بداية حقبة جديدة. لقد قطعنا شوطا طويلا معا لبلوغ نقطة التحول هذه. طوال الـ ١٥ سنة الماضية، استلهم سعينا من أجل تحقيق التنمية من الأهداف الإنمائية للألفية، التي جسدت طموحنا إلى القضاء على الفقر المدقع والعلل الاجتماعية المروعة.

قبل خمس سنوات، طلب مني الأعضاء الشروع في التفكير في وضع خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وبعد عامين، في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، شرعت الجمعية العامة في عملية وضع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة تكون في صلب الخطة.

وحرّكت الجمعية العامة موجة دولية غير مسبوقة من التفكير والمشاورات والمفاوضات. وانضمت جميع الدول الأعضاء. وسألنا عددا كبيرا جدا من الناس عن الصورة التي يرغبون أن يكون العالم فيها عام ٢٠٣٠. واستمعت الجمعية العامة لمنظمات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والعديد من الجهات الأخرى، واضعة معيارا جديدا لإشراك أصحاب المصلحة في رسم السياسة العامة للأمم المتحدة. وتكلمت الدول الأعضاء مع بعضها البعض، وأجرت حوارا بناء. لقد تغلبت الجمعية العامة على الاختلافات من أجل الصالح العام، وبعد ثلاث سنوات من المفاوضات، توصلت لاتفاق في أوائل آب/أغسطس على رؤية جريئة من أجل تغيير عالمنا.

أود أن أثني على رئيس الجمعية العامة، فضلا عن الرئيسين المشاركين للفريق العامل المفتوح والميسرين المشاركين لمفاوضات ما بعد عام ٢٠١٥، على قيادتهم المتميزة. اليوم، نحن على استعداد لتسليم هذه الخطة لقادة العالم من أجل الموافقة عليها في مؤتمر القمة الذي سيعقد لاحقا في هذا الشهر.

إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ طموحة جدا. إنها تجعل الناس محور التنمية. إنها تهدف إلى تعزيز رفاه الإنسان والرخاء والسلام والعدالة على كوكب ينعم بالصحة. إنها تسعى لتحقيق احترام حقوق الإنسان لجميع الناس والمساواة بين الجنسين. إنها تخاطب جميع الشعوب في جميع البلدان وتدعو الجميع في كل مكان إلى العمل. إنها تهدف إلى حفز وإنشاء شراكات حقيقية فيما بين جميع البلدان والجهات الفاعلة.

إن هذه الخطة تمثل تحولا نوعيا. أنها تنجز الأعمال التي لم تنجز بعد في الأهداف الإنمائية للألفية، وترفع مستوى الطموح وتعالج القضايا والتحديات الناشئة. إنها تدرك الترابط الوثيق بين العناصر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. إنها تفتح آفاقا جديدة في الطريقة التي تربط بها بين السلام والأمن والتنمية المستدامة، مع تسليط الضوء على محورية سيادة القانون، والمؤسسات المسؤولة والوصول إلى العدالة. إنها تعرض الحلول لمعالجة الأسباب الجذرية للمشاكل المعقدة في عالمنا اليوم، من الهجرة والصراعات إلى الإقصاء والعنف ضد المرأة والأزمات الإنسانية. كما أنها تعطي الأولوية للضعفاء والمهمشين، واعدة بعدم إغفال أحد.

إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هي اتفاق بوسع الجمعية العامة أن تفخر به. ويتطلب تنفيذها أن يستمر أصحاب المصلحة كافة الدفاع عن هذه القضية. وتكتسي البيانات والمؤشرات الموثوقة أهمية كبيرة لقياس التقدم المحرز والتأكد من أن جهودنا تؤثر على الجميع.

وسيكون عام ٢٠١٥ عاما مفصليا لوضع العالم على طريق مستدام. إن اتفاق تمويل التنمية الذي تم التوصل إليه بأديس أبابا في تموز/يوليه والجهود المبذولة بباريس في كانون

الأول/ديسمبر من أجل شق درب جديد للمضي قدما بشأن تغير المناخ هما عنصران بالغا الأهمية لنجاح مساعينا. إنهما معا الخطوتان الأساسيتان لبدء خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وسوف يتبعهما العام المقبل المزيد من الخطوات الحاسمة، بما في ذلك مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني الذي سيعقد باسطنبول في أيار/مايو، ومؤتمر الموئل الثالث الذي سيعقد بكيتو في تشرين الأول/أكتوبر، والدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية التي ستعقد في نيسان/أبريل. وأحث الجمعية على مواصلة إبداء نفس درجة القوة من مرونة والتزام ورؤية التي أبدتها في اعتماد خطة التنمية الجديدة.

وفي مؤتمر القمة الذي سيعقد هذا الشهر، نحن نتوقع من رؤساء الدول والحكومات ليس الموافقة على الخطة الجديدة فحسب، بل تأكيد التزامهم السياسي القوي على تنفيذها في الوقت المناسب. ويسعدني أن أكثر من ١٥٠ من قادة العالم، فضلا عن قداسة البابا فرانسيس سينضمون إلينا لنشرع في هذه الحقبة الجديدة من أجل التنمية المستدامة. يجب علينا جميعا الآن التحلي بأقصى درجات الطموح وحشد الحد الأقصى من الإرادة السياسية.

لقد ولدت الأمم المتحدة قبل سبعين عاما من رحم تجارب ومعتقدات رجال ونساء عظام شهدوا أهوال الحرب. إن الأمم المتحدة باعتمادها اليوم القرار ٣١٥/٦٩، إنما تضع المجتمع الدولي على عتبة اتخاذ القرارات التي يمكن أن تساعد على تحقيق حلم الآباء المؤسسين المتمثل في إيجاد عالم يعمه السلام والكرامة للجميع.

وأشكر الجمعية العامة على أخذها بيد العالم لقطع الشوط الذي قطعته حتى الآن في مسيرتنا الجماعية نحو تحقيق عالم أفضل لجميع شعوب العالم. فلنعمل جميعا الآن بإصرار من أجل تحقيق تلك الغاية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام للأمم المتحدة على بيانه.

قبل المضي قدما، أود أن أدخل تنقيحا شفويا ذا طابع فني على مرفق مشروع القرار A/69/L.85. في الحاشية التي ترد في الصفحة ١٩ من الوثيقة، ينبغي إضافة إشارة إلى Add.2 من تقرير الفريق العامل المفتوح المعني بأهداف التنمية المستدامة (الوثيقة A/68/970)، الذي يتضمن تجميعا للبيانات المقدمة من بعض الدول الأعضاء بعد صدور التجميع الوارد في Add.1 .وبذلك يصبح نص الحاشية الآن كما يلي: ”يرد في تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة الجمعية العامة (A/68/970 و Corr.1؛ انظر أيضا A/68/970/Add.1 و Add.2).“

وما لم يكن هناك اعتراض، سوف نواصل النظر في مشروع المقترح بصيغته المنقحة شفويا.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/69/L.85، بصيغته المنقحة شفويا.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/69/L.85 المعنون ”مشروع الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥“، بصيغته المنقحة شفويا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/69/L.85، بصيغته المنقحة شفويا؟

اعتمد مشروع القرار A/69/L.85، بصيغته المنقحة شفويا، (القرار ٣١٥/٦٩).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا لمواقفهم،، أود أن أذكر الوفود بأن مدة البيانات محدودة بعشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها

السيد مامابولو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أتشرف بالإدلاء ببيان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ترحب المجموعة بالاختتام الناجح للمفاوضات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وبالوثيقة الختامية المعنونة ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، التي تم الاتفاق عليها بتوافق الآراء في ٢ آب/أغسطس.

وتشير المجموعة إلى أن هذه الوثيقة ليست وثيقة مثالية، ولكنها تمثل توازنا سياسيا أفرز خطة تنمية مجدية وطموحة لما بعد عام ٢٠١٥، تبني على الأهداف الإنمائية للألفية، من أجل معالجة المصالح الإنمائية لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على نحو كاف وبصورة يمكن التنبؤ بها، وذلك بالروح الحقيقية لشراكة عالمية دائمة من أجل تحقيق التنمية. وهناك اعتراف بأن القضاء على الفقر بكل أشكاله وأبعاده هو أكبر تحد عالمي، وباعتباره شرطا لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة. والأهم من ذلك، أن الخطة تقر أيضا باختلاف الواقع والقدرات ومستويات التنمية على الصعيد الوطني، وتحترم سياساتنا وأولوياتنا الوطنية.

وبالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، نود مرة أخرى الإعراب عن امتناننا للميسرين المشاركين ولكم شخصيا، سيدي الرئيس، والأمين العام والأمانة العامة بأسرها. ونحن ممتنون بشكل خاص للميسرين على توجيههما لنا خلال هذه العملية الحكومية الدولية بطريقة منفتحة وشفافة، أتاحت لجميع الدول الأعضاء الفرصة لضمان أخذ مصالحها واهتماماتها بعين الاعتبار. ونود أيضا أن نعرب عن امتناننا للمجموعات الرئيسية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، التي دعمت عملنا من خلال هذه العملية البناءة. وأود أن أختتم كلمتي بالترحيب باتخاذ قرار اليوم ٦٩/٣١٥ الذي يحيل مشروع الوثيقة الختامية للمفاوضات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين لتبت فيها.

السيدة ريتشاردز (جامايكا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان، بالنيابة عن الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية. ونحن نؤيد في بياننا البيان الذي أدلى به للتو ممثل جنوب أفريقيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، والبيان الذي سيدلي به ممثل ملديف بالنيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

إن مشروع الوثيقة الختامية للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، المعنونة ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“ (القرار ٦٩/٣١٥، المرفق)، هو تتويج لأشهر من المفاوضات المكثفة التي سعت إلى ضمان أن تقدم الوثيقة الختامية خريطة طريق واضحة وتحويلية في مجال التنمية المستدامة، تُدمج فيها المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بعناية وعلى نحو متوازن. والأهم من ذلك، تجسد هذه الوثيقة رغبتنا القوية في ضمان عدم تخلف أحد عن الركب. وتود الجماعة الكاريبية شكر جميع الدول الأعضاء على روح التعاون التي تحلت بها، والتي أسهمت بشكل كبير في وضع اللمسات الأخيرة وفي الوقت المناسب على مشروع الوثيقة الختامية. ونود أيضا أن نسجل إشادتنا بالميسرين المشاركين للعملية التحضيرية، السفيرين ماشاريا كاماو وديفيد دونوهيو، الممثلين الدائمين لكينيا وأيرلندا، على قيادتهما الملتزمة وجلدهما في توجيهنا إلى اختتام المفاوضات الحكومية الدولية في ٢ آب/أغسطس.

معروض علينا خطة إنمائية جديدة غير مسبوقة حقا من حيث نطاقها. وعلى مدى السنوات الـ ١٥ المقبلة، ستسترشد البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء بخطة شاملة للجميع وقابلة للتنفيذ، لا تجسد الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة فحسب، بل إنها تتمحور حول البشر قبل كل شيء، وتتضمن أحكاما تضمن انخراط المجتمع ككل وإسهام جميع أصحاب المصلحة بطريقة تتفق مع أدوار وقدرات كل منهم والتزاماتهم القائمة. وتمثل خطة التنمية المستدامة، جنبا إلى جنب مع خطة

عمل أديس أبابا التي اعتمدت مؤخرا والاتفاق الذي سيُعتمد في كانون الأول/ديسمبر في ختام مؤتمر باريس لعام ٢٠١٥ للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، خطوة محورية للأمام للبشرية والتي ستؤدي، حال تنفيذها بالكامل، إلى بناء المستقبل الذي نصبو إليه. وتبعا لذلك، تلتزم الجماعة الكاريبية بالإسهام في جعل عملية المتابعة والاستعراض قوية ومنهجية وفعالة.

في الختام، نود أن نغتنم هذه المناسبة لنؤكد من جديد التزامنا بهذه الخطة التحويلية التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة للأجيال الحالية والقادمة. وبالتالي، توصي الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية رؤساء دولها باعتماد الوثيقة قيد النظر اليوم وتأييدها في مؤتمر القمة الذي سيعقد في وقت لاحق هذا الشهر.

السيد غونثاليث فرانكو (باراغواي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الـ ٣٢ الأعضاء في مجموعة البلدان النامية غير الساحلية. وفي البداية، أود أن أهنئ الجمعية العامة على التقدم الذي أحرز حتى الآن على الطريق الطويل الذي قطعناه في سعينا لوضع خطة إنمائية جديدة لتوجيه بلداننا ومجتمعاتنا المحلية على مدى السنوات الـ ١٥ المقبلة. وقد انضممنا للآخرين في التوصية باعتماد مشروع هذه الوثيقة الختامية الهامة (القرار ٣١٥/٦٩، المرفق).

وبالنيابة عن المجموعة، أود أن أعرب عن تقديرنا للميسرين المشاركين، السفيرين ماشاريا كامو (كينيا) وديفيد دونوهيو (أيرلندا)، لقيادتهما الممتازة لعملية التفاوض. وأثني علاوة على ذلك على الدول الأعضاء لعملها المضني، والمجتمع المدني لمشاركته الفعالة وإسهامه القيم في هذه العملية. وقد أجريت المشاورات والمفاوضات بطريقة شفافة وشاملة للجميع، بما في ذلك جميع الأعمال التحضيرية التي تمت بعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ريو دي جانيرو.

لا يزال كوننا بلدانا غير ساحلية يشكل عاملا رئيسيا يساهم في ارتفاع معدلات الفقر المدقع في بلداننا، ويشكل كذلك مصدرا لمصاعبنا الهيكلية. واقتصادات البلدان النامية غير الساحلية معرضة لخطر الصدمات الخارجية وجوانب الضعف البنيوية في التجارة العالمية وهيكلها المالي والاقتصادي، ولتقلبات المؤشرات العالمية الرئيسية وتراجعها. ونظرا لخطورة وتعقيد التحديات التي نواجهها، أعتقد أنه من المهم التأكيد على أن البلدان النامية غير الساحلية تؤيد تأييدا تاما الرؤية الطموحة والتحويلية الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وندرك أن القضاء على الفقر بجميع أبعاده يشكل التحدي الأكبر في عصرنا، وأنه شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة. وإننا نتشاطر أهداف إيجاد عالم خال من الفقر والجوع والمرض، عالم تكون فيه الموائل البشرية آمنة ومستدامة وقادرة على الصمود. ونؤكد من جديد التزامنا ببناء عالم أفضل، يتمتع فيه كل بلد بنمو اقتصادى مستدام وشامل للجميع ويُمكنه توفير عمل لائق للجميع.

إننا نقدر حقيقة اعتراف خطة التنمية الجديدة بمواجهة كل بلد لتحديات محددة في سعيه لتحقيق التنمية المستدامة، وبأن البلدان الأكثر ضعفا تستحق اهتماما خاصا، بما فيها تلك التي تواجه تحديات فريدة وخاصة ترتبط بكونها غير ساحلية. ولذلك، فنحن ممتنون إزاء الالتزام الجماعي للمجتمع الدولي في مشروع الوثيقة فيما يتعلق بضمان التنفيذ الكامل لبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤. ونود أن نؤكد على التكامل القائم بين الأهداف والغايات الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والمجالات الستة ذات الأولوية في برنامج عمل فيينا، ونؤكد أن التنفيذ الناجح وفي الوقت المناسب للخطتين سيكون ضروريا لكي تحفز الجهود المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية التقدم الاجتماعي والاقتصادي في بلداننا.

أخيرا، تعيد البلدان النامية غير الساحلية التأكيد على أهمية إقامة شراكة عالمية متجددة ومعززة لتحقيق التنمية المستدامة، تشمل التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، فضلا عن التعاون فيما بين المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، وبين الأطراف الفاعلة في القطاعين العام والخاص.

نؤكد على أهمية الوفاء، من قبل الجميع وفي الوقت المناسب، بالالتزامات المنصوص عليها في مشروع الوثيقة هذا. ونشدد على أن الشراكة الفعالة بالغة الأهمية في تعبئة المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية اللازمة وتقاسمها بغية تنفيذ مختلف الأهداف والغايات الواردة في خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ وبرنامج عمل فيينا.

السيد توبونيوا (تونغا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم في الأمم المتحدة بالنيابة عن دول المحيط الهادئ الجزرية الصغيرة النامية الـ ١٢. ونعرب عن تأييدنا للبيان الذي سيدلي به ممثل ملديف بصفته رئيس تحالف الدول الجزرية الصغيرة، وعن تأييد من هم أعضاء منا في مجموعة الـ ٧٧ والصين للملاحظات التي أدلى بها في وقت سابق ممثل جنوب أفريقيا بصفته رئيس المجموعة.

وننضم إلى الآخرين في الإعراب عن خالص التهاني لكم، سيدي الرئيس، وللميسرين المشاركين – سعادة السفير ماشاريا كامو، الممثل الدائم لجمهورية كينيا، وسعادة السيد ديفيد دونوهيو، الممثل الدائم لأيرلندا – على القيادة والالتزام والحرص المميزة والمتألقة التي أبديتاها في توجيه عملية شفافة ومفتوحة ومنصفة ومتوازنة وشاملة للجميع تحمل حقاً إمكانية الوفاء بوعدها للقضاء على آفة الفقر من وسطنا وعدم إغفال أحد.

ويسرّ دول المحيط الهادئ الجزرية الصغيرة النامية أن تكون جزءاً لا يتجزأ من إرساء الإرث التاريخي لعملية خطة تنمية مستدامة وعالمية بحق، كما رأينا إمكانيات تلبية الخطة للاحتياجات الخاصة وأوجه الضعف لدولنا الجزرية الصغيرة النامية ومنطقتنا منطقة جزر المحيط الهادئ. نعلم كلنا أن الطريق لم يكن سهلاً، ونشيد بروح المرونة والتوافق والتعددية التي مهدت الطريق إلى ما نحن عليه اليوم. تحدد الوعود المزدوجة للخطة، وهي شاملة وتحوّلية على حدّ سواء، معايير عالية جداً. وكانت استجابة جميع الذين شاركوا في وضع الخطة، سواء داخل القاعة أو خارجها، مثيرة الإعجاب وتستحق الثناء.

ويسرنا أن نتخذ اليوم خطوة إيجابية أخرى نحو إعمال الخطة باتخاذ قرار ب بإحالة مشروع الوثيقة الختامية – المعنونة ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“ – إلى الدورة السبعين للجمعية العامة للنظر فيها خلال مؤتمر القمة لاعتماد الخطة. ونؤكد من جديد التزامنا القوي بمشروع الوثيقة الختامية، الذي تعكس عالميته أعمق شواغلنا بشأن تغير المناخ، الذي لا يهدد الآفاق المفتوحة أمامنا لتحقيق التنمية المستدامة فحسب، بل ويهدد بقاءنا في حد ذاته، فضلاً عن المخاطر التي تهدد المحيطات التي نعتمد عليه في كسب رزقنا. يجب أن يواصل المجتمع الدولي الحفاظ على مستوى عالٍ من الطموح في عملية التفاوض على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، من أجل التوصل إلى اتفاق مناخي ملزم قانوناً لاعتماده في مؤتمر الأمم المتحدة الحادي والعشرين المعني بتغير المناخ المقرر عقده في باريس، كجزء من الجهود العالمية الرامية لتحسين صحة كوكبنا والقضاء على الفقر بحلول عام ٢٠٣٠.

إن الالتزام الذي أبديناه في التفاوض بشأن مشروع الوثيقة هذا يجب أن يكون الآن موجهاً نحو تنفيذها الكامل والسريع والفعال. ونحن ندرك حتمية الملكية والقيادة على المستوى الوطني لخطة التنمية العالمية. ويجب علينا أيضاً أن نعمل، من خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ومنظومة الأمم المتحدة المهيأة لتحقيق الغرض المنشود، وذلك لضمان أن البرامج والآليات والإجراءات اللازمة على أرض الواقع تتخذ بحيث لا يتخلّف أحد عن الركب.

السيدة آل ثاني (قطر): يطيب لي في البداية أن أتحدث بالنيابة عن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عُمان، دولة الكويت ودولة قطر.

وأن أشكركم على عقد هذه الجلسة ومتابعتكم للمفاوضات التي جرت من أجل التوصل إلى الوثيقة الختامية الواردة في مرفق القرار ٣١٥/٦٩ بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، لاعتمادها خلال مؤتمر قمة الأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠١٥ المقرر عقده في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر الجاري. ونود أن نشكر سعادة الممثل الدائم لأيرلندا والممثل الدائم لكينيا بصفتهما ميسري المفاوضات الحكومية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، على جهودهما لتسهيل عملية التفاوض وتسهيل النقاشات التي امتدّت أكثر من سنتين.

سيدي الرئيس، وفي ضوء أهمية خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فإن مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية شاركت في الأعمال التحضيرية كافة ومع بقية الشركاء. ومن هنا، فإننا نغتنم هذه الفرصة للتعبير عن عميق تقديرنا وامتناننا لجميع الذين أسهموا بفاعلية في إنجاح المشاورات. وشاركونا المعرفة والوقت والخبرة. لقد أكّدت المشاورات التي جرت بشأن الخطة أهمية الحوار المفتوح والعمل على ردم الهوة بين المواقف. ومع ذلك، فقد أظهرت تلك المشاورات بعض الاختلافات في الرأي. واسمحوا لنا في هذا الصدد أن تفسّر دولنا موقفها تجاه بعض المسائل الواردة في الوثيقة الختامية على النحو التالي:

فيما يخص الفقرات المتعلقة بالمرأة، تتحفظ دول المجلس على استخدام تعبير الزواج المبكّر وتجريمه في الوثيقة على اعتبار أن التجريم المنصوص عليه في المواثيق الدولية هو لزواج الأطفال الذي تحرّمه قوانيننا الوطنية.

فيما يخصّ الفقرات المتعلّقة بالمهاجرين والنازحين، فإن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تؤكّد على حقها السيادي في تنفيذ أي توصيات بما يتماشى وقوانينها الوطنية فيما يخص الوضع الخاص بالعمالة الوافدة إلى دولها.

وفيما يخص الفقرات المتعلّقة بالصحة، تتحفظ دولنا على ما يحتمل أن يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية فيما يخص الصحة الإنجابية وعلى أية إشارة أينما وردت تتعلّق بمصطلحات الحقوق الجنسية والصحة الجنسية.

وفيما يتعلق بالفقرات المتعلقة بالميراث، فإن سياسات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وقوانينها الوطنية تحترم حقوق المرأة كافّة. حيث توجد هناك حالات كثيرة تكون استحقاقات المرأة فيها أكثر من الرجل، وفي هذا الشأن يتم تطبيق حقوق الإنسان للمرأة في الميراث في إطار يتماشى مع قوانينها الوطنية. وفيما يخصّ الفقرات المتعلّقة بحقوق الإنسان، تأسف دول مجلس التعاون لعدم إدراج تعبير حقوق الإنسان المعترف بها دولياً.

وتؤكّد على أنها سوف تلتزم بحقوق الإنسان المعترف بها دولياً أينما وردت الإشارة إلى عبارة حقوق الإنسان. وفيما يخص الإشارة إلى تعبير ”نوع الجنس –gender“ في الوثيقة، تودّ دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التأكيد على أن الإشارة إلى الجنس في النص يعني بدقّة ذكر أو أنثى. وأن الإشارة إلى العائلة في النص، يشير إلى الأسرة التي تأسست على أساس الزواج من اتحاد بين رجل وامرأة باعتبارها الوحدة الطبيعية والأساسية التي تشمل الأسرة وهي اللبنة الأساسية للمجتمع. وفيما يخص استخدام تعبير الأسرة في الوثيقة، تأسف دول مجلس التعاون لغياب الإشارة إلى الأسرة في الوثيقة الختامية، ولدورها في المجتمع عند تناول حقوق الأسرة وفقاً لما هو معترف به في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الأمر الذي ترتّب عليه عدم وجود إشارة واضحة في الوثيقة لدور الأسرة في تحقيق التنمية المستدامة.

وفي الختام، سيدي الرئيس، نعيد التأكيد على جميع التحفظات التي سبق التعبير عنها والتقدّم بها باسم المجموعة

العربية في تقارير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة.

السيد وحيد (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني عظيم الشرف أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة. ونحن نؤيد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لجنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

أولا، اسمحوا لي أن أتوقف لحظة لأعرب عن تعازينا في الخسائر في الأرواح في دومينيكا، وكذلك عن قلقنا بشأن جميع الدول المتضررة من العاصفة الاستوائية ”إريكا“ والإعصار ”داني“ قبلها. وإذ يتشكل حاليا الإعصار ”فريد“ بالقرب من كابو فيردي، فإن كل ذلك يشكل تذكرة جلية بأوجه الضعف الدائمة التي تعاني منها الدول الجزرية الصغيرة النامية في مواجهة آثار الأحوال الجوية القاسية التي تفاقمت بسبب عواقب تغير المناخ.

أود أن أهنئكم، السيد الرئيس، والميسرين المشاركين اللذين عينتهما – سعادة السيد ماشاريا كاماو، الممثل الدائم لجمهورية كينيا، وسعادة السيد ديفيد دونوهيو، الممثل الدائم لأيرلندا – على جهودهما الدؤوبة والعمل الرائع الذي اضطلعا به لرسم طريق ليس لإعداد خطة موجزة وقوية فحسب، بل وشاملة وجامعة وقابلة للتنفيذ. لقد عمل تحالف الدول الجزرية الصغيرة بدأب في سياق هذه الخطة لأننا نرغب في إيجاد عالم خال من الفقر والجوع؛ عالم يجري فيه إيلاء العناية الواجبة لكوكبنا وبيئتنا؛ عالم تتمتع فيه بلداننا وشعوبنا بالقدرة على التأقلم وتنعم بالازدهار.

بعد عدة أشهر من المفاوضات المكثفة وثلاث سنوات من العمل الشاق، كان الاتفاق أخيرا في ٢ آب/أغسطس بشكل غير رسمي على مشروع الوثيقة الختامية المعنونة ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، تجربة مثرية جدا. لقد شجعتنا المرونة التي أبداها الجميع، وتحمسنا للالتزام الذي شهدناه. وبالنيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة، أود أن أتوقف لحظة لأشكر جميع المفاوضين والمشاركين في العملية، بما في ذلك شركاؤنا ومنظومة الأمم المتحدة وأعضاء المجتمع المدني.

اليوم، اتخذنا قرارا بإحالة مشروع الوثيقة الختامية إلى الدورة السبعين للنظر فيها أثناء مؤتمر القمة لاعتماد هذه الخطة القوية من أجل شعوبنا. ونتعهد مرة أخرى بالالتزام الكامل بجعل هذا العالم مكانا أفضل لا يتخلف فيه أحد عن الركب. والتنفيذ هو العامل الرئيسي لنجاحها. لذلك، فإننا ندعو الأمم المتحدة وشركاءنا من البلدان المتقدمة النمو والمجتمع المدني والقطاع الخاص وجميع المواطنين إلى القيام بدورهم في ضمان تمكننا بحلول عام ٢٠٣٠ من تحقيق الغرض والقصد الحقيقيين من خطتنا.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لتسليط الضوء على أنه لكي يتم إنجاز هذه الخطة، علينا أن نعمل معا في وحدة. ويجب أن نضع الآليات التي توفر أفضل مساعدة لأولئك الأشد تخلفا عن الركب، أولئك الذين هم في أمس الحاجة. وعلينا العمل بطريقة متسقة ومتماسكة. وهنا نعتقد أن المنتدى السياسي الرفيع المستوى يمكنه، بدعم من الأمم المتحدة واللجان الإقليمية ذات الصلة، أن يضطلع بدور أساسي.

وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من البلدان ذات الأوضاع الخاصة، ينبغي أن يكون هناك مزيد من الدعم لتعزيز جمع البيانات وبناء القدرات، فضلا عن وضع خطوط أساس وطنية وعالمية، لكي نكون أقدر على الفهم الدقيق لهذه الخطة والاستجابة لها، مع تتبع تقدمنا بشفافية ودقة. ونؤيد الدعوة التي وجهتها المستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بالتخطيط الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥، السيدة أمينة محمد، إلى البلدان المتقدمة النمو من أجل المساعدة بإتاحة التكنولوجيا والتمويل، وهو ما يمثل استثمارا في مستقبلنا والذي سيحقق في نهاية المطاف المصالح الجماعية للمجتمع العالمي. وكما نعلم

جميعا، فإن لتأخير اتخاذ الإجراءات ثمنا باهظا، لذلك دعونا لا نضيع هذه الفرصة لتغيير مسار التاريخ.

وفي الختام، نؤكد من جديد التزامنا بتحقيق حلم خطة عام ٢٠٣٠ للقضاء على الفقر والحفاظ على بيئتنا، بما في ذلك المحيطات والبحار، واستخدامها على نحو مستدام لكي نحول حقا عالمنا.

السيد بيركايا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان المشترك بالنيابة عن البلدان التالية: إكوادور، البرازيل، بوليفيا، بيرو، جامايكا، الفلبين، كوستاريكا، كولومبيا، المكسيك، نيكاراغوا، الهند، وبلدي إندونيسيا.

نود بصفة خاصة، أولا، أن ننوه بالميسرين المشاركين ونشكرهما على الجهود الدؤوبة والعمل الشاق الذي أدى إلى اختتام ناجح للمفاوضات بشأن مشروع الوثيقة الختامية المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، على النحو المنصوص عليه في مرفق القرار ٣١٥/٦٩، الذي اتُخذ في وقت سابق. وبالمثل، نعرب عن خالص تقديرنا للفريق الممتاز الذي دعم عمل الميسرين.

تمت صياغة مشروع الوثيقة الختامية بعناية من خلال عملية طويلة وشاملة للجميع. ومعروض علينا الآن وثيقة تتضمن على نحو شامل العناصر والتدابير الضرورية للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، فضلا عن تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادية والاجتماعية والبيئية – على نحو متوازن ومتكامل.

غير أنه فيما يتعلق بالتعديلات التي أُدخلت على الغايتين ٢-٥ و ١٥-٦، فيما يخص الحصول على الموارد الجينية، والتي جرى إدخالها خلال المرحلة الأخيرة من المفاوضات بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فإن بلداننا تود أن تثير الشواغل والاعتبارات التالية:

كان ينبغي، بل وكان من الممكن، تناول الغايتين ٢-٥ و ١٥-٦ دون إدخال تغييرات جوهرية على هاتين الغايتين، مراعاة لأنه جرت مناقشتهما بصورة مستفيضة والاتفاق عليهما بتوافق الآراء في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، وتأييدهما في القرار ٣٠٩/٦٨. وفي هذا الصدد، تقول خطة عام ٢٠٣٠:

”ونشجع الجهود الجارية التي تبذلها الدول الأعضاء في إطار محافل أخرى من أجل التصدي لمسائل رئيسية قد تعرقل تنفيذ خطتنا، ونحترم الولايات المستقلة لتلك العمليات“. (القرار ٣١٥/٦٩، الفقرة ٥٨)

ولذلك، نعيد التأكيد على أنه لا ينبغي للغايات المعدلة أن تقلل من مستوى تطلعات الاتفاقات الدولية الأخرى.

وينبغي تفسير الغايتين ٢-٥ و ١٥-٦ وتنفيذهما وفقا لأهداف بروتوكول ناغويا، والذي اتفق في إطاره المجتمع الدولي على، أولا،

”التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية، بما في ذلك عن طريق الحصول بصورة ملائمة على الموارد الجينية ونقل التكنولوجيات ذات الصلة بصورة ملائمة“؛

وثانيا،

”يتخذ كل طرف تدابير، حسب الاقتضاء، بهدف ضمان الحصول على المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية التي تحوزها المجتمعات الأصلية والمحلية بموافقة مسبقة عن علم أو قبول ومشاركة هذه المجتمعات الأصلية والمحلية“.

إن تحقيق الغايتين ٢-٥ و ١٥-٦ بالغ الأهمية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية والصحة والإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي.

وتحقيق الأهداف والغايات المتعلقة بهذه المسائل أمر أساسي، إذا أردنا أن نفي بالهدف الشامل المتمثل في القضاء على الفقر في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وأخيرا، أود أن أطلب إليكم، السيد الرئيس، التأكد من تسجيل هذا البيان وفهمنا لهذه الأهداف في المحاضر الرسمية للجمعية العامة.

السيدة إنغلبريخت (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية): بالنيابة عن جمهورية فنزويلا البوليفارية، أود أن أكرر الإعراب عن تقديرنا البالغ للميسرين المشاركين، مانشاريا كاماو، الممثل الدائم لكينيا، وديفيد دونوهيو، الممثل الدائم لأيرلندا، فضلا عن موظفي الأمانة العامة، على جهودهم الحثيثة لإعداد مشروع الوثيقة الختامية هذا (القرار ٣١٥/٦٩، المرفق) الذي جاء نتيجة العديد من ساعات العمل والمفاوضات الحكومية الدولية. ويجب علينا أيضا أن نعرب عن شكرنا على التنسيق، والمصالحة وتلاحم الأعمال التي تضطلع بها جنوب أفريقيا، بصفتها رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين.

نؤيد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لجنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

إن جمهورية فنزويلا البوليفارية إذ تصوت لإحالة الوثيقة المعنونة ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“ لمؤتمر القمة القادم، فإنها تود الإعراب عن تحفظاتها وتوضيحاتها للموقف بشأن جوانب وعناصر محددة في تلك الوثيقة. وعلى وجه التحديد، نود أن نشير إلى ما يلي.

أولا، لدينا تحفظ على الديباجة فيما يتعلق بكل حالة حيث تعكس في المقام الأول رؤية وحيدة للتنمية المستدامة تتماشى بشكل أساسي مع مصالح العالم الغربي، نظرا لأن الديباجة، وهي الجزء الأول من وثيقة تكتسي هذه الأهمية، تهدف إلى عرض رؤية الكيفية التي تريد أن يكون عليها المستقبل المستدام للبشرية، حتى وإن كانت تتضمن عناصر إيجابية عديدة، من قبيل الاعتراف بمكافحة الفقر وعدم المساواة كهدفين رئيسيين لتحقيق التنمية المستدامة. ومن ناحية أخرى، فإن الديباجة تقلل من أهمية الاعتراف بمختلف الآراء والنماذج والاستراتيجيات والسياسات التي تقدم إسهامات كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد إيميليو (قبرص).

ثانيا، إننا نكرر التأكيد على تحفظاتنا المتعلقة بأهداف محددة وضعت عندما تم اعتماد الوثيقة الختامية (A/68/970/Add.1) للفريق العامل المفتوح المعني بأهداف التنمية المستدامة المعتمدة. وفي هذا السياق، عندما أوضح بلدنا مواقفه وتحفظاته بشأن التقرير، أعربنا عن تحفظ بشأن مفهوم ”الطاقة الحديثة للجميع“، على النحو المبين في الهدف ٧، وفي الهدفين ٧-١ و ٧- ب. وأعربنا عن هذه التحفظات بشأن المفهوم، كما فعلنا في السابق فيما يتعلق بالوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠، ”المستقبل الذي نصبو إليه“ (A/66/288، المرفق)، بسبب الافتقار إلى الوضوح بخصوص مفهوم ”الطاقة الحديثة“، بما في ذلك، في جملة أمور، إمكانية استخدام التكنولوجيات الجديدة وضرورة تقييم استخدامها في السياق الوطني في ضوء الأولويات الوطنية من أجل التنمية المستدامة والأطر القانونية والسياسات ذات الصلة.

بالإضافة إلى ذلك، تتحفظ فنزويلا على الغاية ١٢- جيم، كما أشير في مؤتمر ريو+٢٠. وبالنسبة لفنزويلا، وعلى أساس دستورها لعام ١٩٩٩، فإن الإشارة الواردة إلى التخلص من إعانات الوقود الأحفوري تحمل طابعا تدخليا في السياسات العامة للدول، ولذلك، فإننا لا نقبل أي علاقة لها بأي من ”أهداف التنمية المستدامة“. وفنزويلا لن تقبل بأن تخضع سياساتها وتدابيرها الوطنية في مجال الطاقة لأي نوع من التقييم والرصد والإبلاغ والاستعراض بما ينطوي على مساس

بسيادتنا الوطنية. بالإضافة إلى ذلك، فإن تلك الفقرة تشكل خروجا عن المسار وتعدل، إلى حد كبير، الخطوط المتفق عليها في خطة جوهنسبرغ التنفيذية لعام ٢٠٠٢.

علاوة على ذلك، نتحفظ على الغاية ١٤-ج، ولا بد من أن نشير مرة أخرى إلى أن فنزويلا ليست جزءا من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وكان يفضل بلدنا لو أنه تم الاحتفاظ بالنص الذي وافق عليه الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة لأن هذه مسألة بالغة الحساسية بالنسبة لبلدنا وتتناول جوانب متعلقة بسيادتنا.

ثالثا وأخيرا، في الفرع المعنون ”وسائل التنفيذ والشراكة العالمية“، فإننا نؤكد مجدداً على التحفظات والتعليقات التي أبديت في وقت اعتماد الوثيقة المعنونة ”برنامج عمل أديس أبابا“، نتائج المؤتمر الثالث لتمويل التنمية والمتعلقة بالفقرات ٣١و ٤٩ و ٦٠ و ٦٩ في تلك الوثيقة إذ تشير إلى التخلص من إعانات الوقود الأحفوري والطاقة الحديثة والاقتصادات المنخفضة الكربون وآليات وضع سعر للكربون، على التوالي، والواردة في مشروع الوثيقة الختامية الحالي.

السيد عبد الرحمانوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أشكر الأمين العام بان كي - مون، ورئيس الجمعية العامة سام كوتيسا، والأمانة العامة على جهودهم التي لا تكل في صياغة ما ستكون الوثيقة النهائية التاريخية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (القرار ٣١٥/٦٩، المرفق)

أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر الميسرين المشاركين، السفير كاماو، ممثل كينيا، والسفير دونوهيو، ممثل أيرلندا، وكذلك السفير السابق تشابا كوروشي، ممثل هنغاريا، على قيادتهم المتميزة والمتسمة بالرؤية في عملية التفاوض. فقد جرت تحت قيادتهم البارزة والقديرة مفاوضات حكومية دولية مفتوحة وشاملة لجميع أصحاب المصلحة لم يسبق لها مثيل وأفضت إلى مشروع وثيقة ختامية متفق عليه. إن العمليات حيث جرى تحديد أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ قد اندمجت في نهاية المطاف على نحو متسق في شكل استراتيجية تنمية مستدامة بحلول عام ٢٠٣٠، مع القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة وحقوق الإنسان في جوهرها.

ونأمل أن النجاح في نقطتي اتخاذ القرار الهامتين لعام ٢٠١٥، المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، ومؤتمر القمة لما بعد عام ٢٠١٥ الذي سيعقد في أواخر هذا الشهر، سيمثل إضافة للنتائج الإيجابية للحدث الثالث الرئيسي - المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ - مما يمهد الطريق إلى اتفاق جديد في باريس بشأن تغير المناخ. ونحن على ثقة بأن خطة عمل أديس أبابا، وخطة التنمية المستدامة، والاتفاق العالمي الجديد بشأن تغير المناخ ستوفر أساسا متينا من أجل اتخاذ إجراءات على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي من أجل القضاء على الفقر وتحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وتمثل هذه فرصة نادرة تحدث مرة كل جيل ويجب اغتنامها متحلين بأعلى درجات الالتزام السياسي. وكازاخستان على استعداد لتسهم بأقصى ما لديها في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق رؤية جديدة للحقبة التحويلية التي لها تأثير كبير على البشرية بتيسير الانتقال إلى مستقبل منصف وعادل ومستدام فعلا.

السيد أوكامورا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر السيد سام كوتيسا، رئيس الجمعية العامة، على عقد جلسة اليوم لاعتماد القرار ٣١٥/٦٩. يود وفد بلدي أن ينضم إلى الآخرين في الترحيب بالاعتماد الوشيك للوثيقة التاريخية المعنونة ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“.

أود أن أثني على القيادة القوية والمقتدرة للميسرين المشاركين السفيرين ديفيد دونوهيو، الممثل الدائم لأيرلندا، وماشاريا كاماو، الممثل الدائم لكينيا، اللذين قربا بين مواقفنا المختلفة، ووجّهانا إلى تحقيق توافق في الآراء. وأود أيضا

أن أثني على القيادة القوية للميسر المشارك للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، السفير كوروسي، الممثل الدائم لهنغاريا. بدون جهودهم الدؤوبة والمتفانية، ما كنا سنصل إلى هذه اللحظة هنا اليوم. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا العميق لجميع الوفود والمراقبين ومختلف الجهات المعنية الأخرى المشاركة في العملية على ما تحلوا به من روح بناءة ومرنة.

لقد كانت هذه عملية طويلة الأمد، يعود تاريخها إلى كل من إعلان الألفية ووثيقة ”المستقبل الذي نصبو إليه“ (القرار ٦٦/٢٨٨). وقد شاركت اليابان بنشاط في العملية برمتها، وساهمت بجدية في المفاوضات. إن نص مشروع الوثيقة الختامية (القرار ٦٩/٣١٥، المرفق) ليس مثاليا، لأنه لا يزال يتضمن النقاط التي أشرت إليها في تفسير اليابان للموقف في نهاية مداولات الفريق العامل المفتوح باب العضوية، التي جرت العام الماضي. ولكن عموما، يرى وفد بلدي أن لدينا خطة جيدة تطلعية يمكننا أن نفخر بها أمام الأجيال القادمة. إننا سعداء على وجه الخصوص، بالتركيز الشديد على الاهتمام بالفرد، وكذلك بالإشارة إلى أهمية التأهب للكوارث الطبيعية والتغطية الصحية للجميع والبنية التحتية الجيدة، التي هي أمور أكدت عليها اليابان طوال عملية التفاوض. ونشعر أيضا بالارتياح إزاء اتساق الوثيقة مع نتائج مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث، الذي عقد في سينداي خلال شهر آذار/مارس.

إن تنفيذ هذه الخطة العالمية والتحولية التي تتمحور حول الشعوب، سيكون حاسم الأهمية وصعبا للغاية. وستبذل اليابان كل جهد ممكن لتنفيذ أهدافها وغاياتها، بالتعاون مع باقي الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة والمنظمات الدولية، حتى نتمكن من القضاء على الفقر، وتحويل عالمنا إلى كوكب مستدام لا يتخلف فيه أحد عن الركب.

السيدة ميخيا فيليث (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أعرب عن ارتياح كولومبيا لاعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، اليوم (القرار ٦٩/٣١٥، المرفق). إن هذا حدث تاريخي وبداية لعهد جديد، كما قال الأمين العام. وأود أن أهنئ الرئيس كوتيسا والجمعية العامة على تنفيذ ولايتهما، وأن أشكر الرئاسة على دورها القيادي في اختتام المفاوضات، والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وأود أيضا أن أنضم إلى زملائي في الإعراب عن امتناننا للسفيرين ماشاريا كاماو وديفيد دونوهيو، وكذلك للسفير تشابا كوروسي، الذي شارك في الجزء الأول من العملية، على جهودهم الدؤوبة لضمان أن تصبح الخطة الواقع الذي تحقق اليوم من خلال القرار الذي اتخذ بإحالتها إلى الدورة السبعين لاعتمادها. وأود أن أشكر جميع أولئك الذين عملوا ليلا ونهارا على النص المعروض علينا اليوم. لم يتحقق ذلك من خلال توصلنا إلى توافق في الآراء فحسب، بل ومن خلال مشاركة آلاف الأشخاص. وأود أن أشكر فريق الأمين العام، بقيادة السيدة أمينة محمد، المستشارة الخاصة المعنية بالتخطيط الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥، الذي ندين له بشكر خاص.

إن الخطة نتاج لعمل ثلاث سنوات، ابتداء من شهر حزيران /يونيه ٢٠١٢، بدءا من الاقتراح الذي قدمته كولومبيا، في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي عقد عام ٢٠١٢، في ريو دي جانيرو، بأن نحدد أهدافا وغايات فيما يخص معالجة القضايا العالقة المرتبطة بالأهداف الإنمائية للألفية، والمساعدة على وضع كوكبنا وموارده على طريق الاستدامة. للقيام بذلك، اتفقنا على إنشاء فريق عامل. وبدأ ذلك بـ ٣٠ ممثلا وأصبح في نهاية المطاف عملية تفاوضية متعددة الأطراف بالكامل، كان بوسع جميع الدول الأعضاء المشاركة فيها، جنبا إلى جنب مع ممثلي المجتمع المدني

والأوساط الأكاديمية. لقد كانت الأمم المتحدة مفتوحة أمام الجميع. واليوم ننظر، لأول مرة، في خطة عالمية تتضمن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في ١٦٩ هدفا من أهدافها المترابطة، التي تنطوي على إمكانية تغيير وجهة مجتمعاتنا.

يتمثل التزامنا أساسا في القضاء على الفقر والجوع؛ وتعززه الالتزامات الواردة في الخطة بشأن حماية البيئة، من بين أمور أخرى، والتحول إلى أنماط مستدامة من الاستهلاك والإنتاج. ويشمل تنفيذها الجميع، بما في ذلك الأقليات من الشعوب الأصلية؛ والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، والفئات الضعيفة مثل كبار السن والأطفال والشباب والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية، والمهاجرين، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين، والأشخاص ذوي الإعاقة، من بين العديد من الفئات الأخرى، بما في ذلك الأشكال المختلفة للأسرة. وينبغي أن تركز جهودنا على تنفيذ الخطة، ونحن نعلم أن المهمة لن تكون سهلة.

يجب علينا وطنيا وإقليميا وعالميا، إيجاد وسائل لضمان إمكانية عمل مؤسساتنا بطريقة منسقة لتصميم وتنفيذ السياسات والخطط والبرامج العامة الرامية إلى تحقيق أهداف الخطة، وكذلك أن نرسي متابعة منسقة للعمل الذي يمكن أن تضمن فعالية وكفاءة الأهداف على مدى السنوات الـ ١٥ المقبلة. ونحن بحاجة أيضا إلى إقامة شراكات ناجحة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني في كل بلد، وتحديد أفضل الاستراتيجيات الإقليمية لدعم تنفيذ الخطة، وبطبيعة الحال، عرض البيانات وفقا لخصائص كل منطقة واحتياجاتها.

وبفضل ما أنجزنا في الحوارات التي جرت في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فإن وفد بلدي يتوق أيضا لمعرفة الكيفية التي سيدعم بها نظام الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذ الخطة. وكما تنص الخطة، سنحتاج إلى التخطيط والتنفيذ الاستراتيجيين وبيانات ومعلومات منتظمة. نحن مستعدون لمواصلة العمل بشأن هذه العملية، وأن نظل جزءا من هذا الجهد الإيجابي، بدعم من الجميع.

السيد هان شنغي (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أرحب باعتماد القرار ٣١٥/٦٩، اليوم، المتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الميسرين على جهودهما الدؤوبة خلال عملية التفاوض الحكومية الدولية، والأمين العام والأمانة العامة على ما قدموه من دعم هائل. وأثني أيضا على المشاركة النشطة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين وإسهاماتهم، وخاصة منظمات المجتمع المدني.

سنعتمد في شهر أيلول/سبتمبر القادم خطة محورها الفرد، تشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة وتهدف إلى ضمان عدم تخلف أحد عن الركب. إن هذه الخطة غير المسبوقة، طموحة وتحولية، لأنها تتضمن الأهداف التي يتعين على البشرية جمعاء السعي معا لتحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠.

إن الطابع العالمي للخطة يجعلها مختلفة جداً عن أي شيء حاولنا القيام به على مدار تاريخ الأمم المتحدة. وسيتعيّن على جميع البلدان تنفيذ التزامنا المشترك بالأهداف والغايات من خلال استراتيجياتها الإنمائية الوطنية.

ولن يأتي النجاح في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ باتباع نهج العمل المعتاد؛ وسيكون تغيير العقليات ضرورياً ليتحقق ذلك. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، لا بد لنا من التفكير في الكيفية التي يمكننا بها بلوغ مجموعة الأهداف الجديدة بنجاح. وأنا على ثقة من أننا سنتمكن من البناء على التفاهم المتبادل الذي تم التوصل إليه بين الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة أثناء عملية التفاوض لتحديد التفاصيل النهائية للتنفيذ.

إن جمهورية كوريا، ولا سيما بصفتها رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ستلتزم التزاماً كاملاً ببناء آلية متينة

للمتابعة والإبلاغ، بما في ذلك عن طريق المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، ولن تدّخر أي جهد من أجل التنفيذ الناجح لخطة عام ٢٠٣٠. وسنستفيد أيضاً من التجارب الإنمائية الفريدة في تشاطر الكيفية التي يمكن بها للدافع والتوق الوطنيين إلى التغيير أن ينقلا المجتمع من اليأس إلى الأمل، ومن الفقر إلى الازدهار، الأمر الذي سيسهم في التنفيذ الناجح لخطة عام ٢٠٣٠.

وستكون السنوات الـ ١٥ المقبلة شوطاً طويلاً أمام البشرية نحو تحقيق الرخاء، ولن يكون شوطاً سهلاً. ولكن كما تعلمنا من عملية الأهداف الإنمائية للألفية والمفاوضات الحكومية الدولية، فمن المؤكد أنه يمكننا جميعاً تحقيق أهدافنا الطموحة، وذلك في ظل الجهود العالمية التي تبذلها جميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة. وأود أن أؤكد للجمعية العامة الالتزام القوي من جانب جمهورية كوريا بدعم تحقيق رؤيتنا المشتركة.

السيد موكيرجي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة.

ونؤيد البيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق اليوم سفير جنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وسفير إندونيسيا بالنيابة عن مجموعة البلدان المتقاربة التفكير والتي تضم الهند.

إن مشروع الوثيقة الختامية الذي نحيله عن طريق القرار ٣١٥/٦٩ إلى الدورة السبعين للجمعية العامة لاعتماده من قبل الزعماء الذين سيحضرون مؤتمر القمة الذي سيعقد في أواخر هذا الشهر هو تتويج للعمل المكثّف الذي اضطلعت به جميع الدول الأعضاء في الجمعية العامة على مدى فترة سنتين تقريباً. وسيكون اعتماد الوثيقة إشادة بالقيادة التي اضطلع بها الرئيس وبالتيسير عالي الكفاءة الذي قدمه ماشاريا كاماو سفير كينيا وديفيد دونوهيو سفير أيرلندا. ونحن راضون على وجه العموم عن الوثيقة.

فبالنسبة للهند والعديد من البلدان النامية، لا يمكن للرؤية المتعلقة بالمستقبل إلا أن تحوي القضاء على الفقر باعتباره هدفها الرئيسي. ويسرّنا أن الحالة هي في الواقع كذلك وأنه لم يحدث تنازل بشأن مدى طموح الخطة. وتنفيذها، في رأينا، يمكن أن يتيح القضاء على الفقر في غضون جيل واحد. كما أننا راضون عن النهج الكلي والتركيز المتوازن على جميع أبعاد التنمية المستدامة. وقد أظهرت تجربتنا الخاصة أن النمو الاقتصادي الشامل للجميع والتصنيع وتطوير البنية التحتية وتنمية المهارات والابتكار جميعها ضروري للقضاء على الجوع والفقر. ونحن سعداء بالاهتمام بذلك في الخطة الجديدة. كما يبعث على الارتياح أن الخطة، مع كونها عالمية، لا تخلط بين العالمية والاتساق. ولذلك، من المهم الاعتراف بـ ”المسؤوليات المشتركة والمتباينة في آن واحد“ بوصفها المبدأ الذي يوجه التعاون الدولي بشأن التنمية المستدامة.

وأود أن ألفت الانتباه بشكل خاص إلى مسألة تمثل شاغلا رئيسيا لوفد بلدي. إننا سعداء جداً بأن آلية تيسير التكنولوجيا، وهي مكسب مهم من مكاسب المؤتمر الثالث لتمويل التنمية، مذكورة في مشروع الوثيقة الختامية. لقد طال انتظار التقدم المحرز بشأن هذه المسألة منذ بدأت الجهود في مؤتمر ريو +٢٠ في عام ٢٠١٢. وآلية تيسير التكنولوجيا، التي سيكون مقرها في الأمم المتحدة، تملك إمكانية تمكين المجتمع الدولي من الاستفادة من القوة التحويلية والهائلة للتكنولوجيا في مهمة القضاء على الفقر. إن أهداف التنمية المستدامة، التي هي في صميم خطة عام ٢٠٣٠، وثيقة الصلة برؤية الهند الإنمائية وتفصح عن الأولويات التي حددها رؤساء وزراء دولنا في سياقنا الوطني كذلك.

وفي الختام، نشكر الرئيس على ما قدّمه من توجيه للدورة التاسعة والستين للجمعية العامة. وبمتابعة الرئيس للأولويات المتبقية لرئاسته وصولا بها إلى نهايتها المنطقية، فإنه سيترك

للمستقبل إرثاً غنياً وجوهريا ومجدياً – إن لم يكن أكثر من ذلك – يربو على إرث جميع من سبقوه.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): تود المجموعة الأفريقية أن تعرب عن خالص تهنئتها للرئيس على الطريقة الممتازة التي أدار بها بنجاح العملية الطويلة التي أدت بنا اليوم إلى نتائج يمكننا أن نفتخر بها، ألا وهي، خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأود أيضاً أن أشيد بالميسرين المشاركين، زميلينا من كينيا وأيرلندا، اللذين أسهما بجهودهما الدؤوبة إسهاماً كبيراً في هذه النتيجة الإيجابية. ونشيد أيضاً بجميع المفاوضين وبموظفي الأمم المتحدة، بدءاً بالأمين العام بان كي – مون نفسه.

تؤيد أفريقيا تماماً هذه الخطة ولن تدخر جهداً من أجل تنفيذها بشكل فعّال، يراودها في ذلك طموح كبير في ضمان عدم تخلّف أي إنسان أو أي مجموعة من الأفراد أو الشعوب عن الركب. ولتحقيق ذلك، علينا العمل بعزم لإنشاء شراكة عالمية مناسبة ومكيّفة ستمكننا باتساق وسلاسة من تنفيذ الأهداف الـ ١٧ والغايات الـ ١٦٩ التي حددناها لأنفسنا. وتتفق الخطة تماماً مع الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، الذي عقد مؤخراً في أديس أبابا، ومع انعقاد المؤتمر المرتقب للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والمقرر عقده في باريس في كانون الأول/ديسمبر.

وتعد المجموعة الأفريقية للمشاركة بنشاط والمساهمة بصورة إيجابية فيما نبدأ السير على الطريق الطويل الذي رسمه المجتمع الدولي من أجل كفالة إيجاد العالم الذي نريده جميعاً. وفي هذا الصدد، تود المجموعة الأفريقية أن تبدي الملاحظات التالية:

تؤكد المجموعة الأفريقية على أن محتوى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يجب أن يُفسر بما يتوافق مع التشريعات الوطنية والأولويات الإنمائية للدول، والقيم الثقافية والعرقية، والسياقات الدينية وحقوق الإنسان المعترف بها عالمياً، وهو ما يتسم بأهمية حاسمة.

وفيما يتعلق بالفقرة ١٩، والغاية ١٠-٢ في مرفق القرار ٣١٥/٦٩، فإننا لا نعتبر عبارة ”غير ذلك“ تنطبق على مفهوم الميل الجنسي والهوية الجنسية والمجموعات من نفس الجنس، أو على المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية.

وفيما يتعلق بالمعلومات والتثقيف في سياق خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، على النحو المشار إليه في إطار الهدف ٣ والغاية ٣-٧، فإنها يجب أن تكون متلائمة مع المرحلة العمرية. ولا تعتقد المجموعة الأفريقية أن التربية الجنسية الشاملة مدرجة كجزء منها. فأولاً وقبل كل شيء، للوالدين الحق في اختيار نوع التعليم الذي يقدمانه لأطفالهم – وهو من الحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي يجب أن يُحترم. ويجب ألا يؤدي استخدام عبارة ”الإعلام والتثقيف“ في سياق الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية إلى نشوء حق يمكن بواسطته للأطفال الصغار والمراهقين الحصول على أي من هذه الخدمات أو كلها في تجاهل لمسؤولية والديهم.

ولا يجب أن يؤدي إلى التزام بتزويدهم بمعلومات أو خدمات لا هي مشروعة ولا مقبولة على الصعيد الدولي.

فيما يتعلق بالغاية ٥-٤، ترى المجموعة الأفريقية أن العبارة ”داخل الأسرة المعيشية“ يمكن أن تشير فقط إلى الأسرة. فالأسرة، على أساس الزواج بين رجل وامرأة، هي الوحدة الطبيعية والأساسية للمجتمع.

وعلاوة على ذلك، فيما يتعلق بالغاية ٥-٦، بشأن ضمان إمكانية ممارسة الجميع للحق في الصحة الجنسية والإنجابية، على النحو المتفق عليه وفقا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما – تود المجموعة الأفريقية أن تشير إلى أنه عندما يتعلق الأمر بتفسيرات كيفية تنفيذ الأحكام الواردة

في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأي أحكام قد تتعارض مع التشريعات الوطنية، تود المجموعة الأفريقية أن تشير إلى أن ذلك يجب ألا يشير صراحة بأي شكل من الأشكال إلى فكرة الميل الجنسي والهوية الجنسية وما إلى ذلك.

تفهم المجموعة الأفريقية أن كلمة ”الجنساني“، المستخدمة في مختلف أجزاء النص، إنما تعني نوع الجنس، أي ذكر أم أنثى. وينبغي ألا يفسر استخدام عبارة ”خدمات الصحة الجنسية والإنجابية“ وجميع المفاهيم ذات الصلة في الخطة على أنها تؤسس الحق في الإجهاض. بالتالي، فإن المجموعة الأفريقية لا يمكن أن تقبل أي سياسة أو متابعة أو تقييم أو تقديم بيانات فيما يتعلق بذلك الحكم من أحكام الخطة يكون من شأنها أن تشمل صراحة أو ضمنا مفهوم الميل الجنسي.

وعلى نفس المنوال، تؤكد المجموعة الأفريقية أن مؤشرات رصد التقدم المحرز بشأن الأهداف والغايات المتفق عليها ينبغي ألا تقوض بأي حال من الأحوال حق الدول في وضع سياساتها الوطنية الخاصة وفقا للمادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك المفاهيم المحددة.

وترى المجموعة الأفريقية أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وكذلك جميع الصكوك الدولية في مجالي حقوق الإنسان والقانون الدولي، لا تهدف إلى توحيد القيم الثقافية لشعوب العالم. ولذلك ستنفذ المجموعة الأفريقية الخطة بدقة وفقا لواقعها المحلي وحقوق الإنسان المعترف بها عالمياً، ومع الاحترام الكامل للقيم الأخلاقية والثقافية والدينية لمجتمعاتها.

وسأغدو ممتنا لو تفضلتم بإصدار نص بياني بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند الفرعي (أ) من جدول الأعمال، المعنون ”التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما“، والبند ١١٥ من جدول الأعمال، المعنون ”متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية“.

وفي الختام، تؤيد المجموعة الأفريقية البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لجنوب أفريقيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

السيد دهقاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن خالص تقديري إلى الممثلين الدائمين لأيرلندا وكينيا، الميسرين المشاركين في المفاوضات الحكومية الدولية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، على جهودهما الدؤوبة.

نعتقد أن خطة التنمية المستدامة هي وثيقة تاريخية وعالمية. فالتزامها القوي في النص برمته بالقضاء على الفقر، باعتباره أكبر تحد عالمي وشرطا لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، سيؤدي دورا هاما في تحقيق جميع أهداف وغايات الخطة. ونبرز توافق الآراء الذي تم التوصل إليه بشأن مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة في آن واحد، فضلا عن الملكية والقيادة على الصعيد الوطني، كأسس متينة لتيسير تنفيذ الخطة على جميع المستويات – الوطنية والإقليمية والدولية.

ونعيد التأكيد على الدور المركزي الذي يضطلع به المنتدى السياسي الرفيع المستوى. إذ أن وجود محفل راسخ وقوي له رؤية لكنه عملي سيكون في وضع فريد يمكنه من دعم النهوض بالخطة. وينبغي أن يبرهن على القيادة السياسية الرفيعة ويوجه الخطة خلال مراحل تنفيذها.

وتود جمهورية إيران الإسلامية أن تسجل ملاحظاتها بشأن المسائل التالية.

نكرر التأكيد على شرحنا السابق لموقفنا والتحفظات بشأن تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة الوارد في الوثيقة (A/68/970/Add.1). نرى أنه ينبغي أن يكون هناك نظام إبلاغ طوعي وحيد، من خلال الحكومة

الوطنية فقط، استنادا إلى مبدأ الملكية والقيادة الوطنيتين. وينبغي التماس المدخلات حسب الاقتضاء من الجهات الفاعلة الوطنية من غير الدول ومكاتب الأمم المتحدة القطرية والأمانة العامة.

نود أن نشدد على ضرورة التوافق بين الخطة والأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة، في سياق الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، لتمكين الدول الأعضاء من تنفيذ الخطة. ونؤكد من جديد أن أي نموذج للإبلاغ وآلية للإبلاغ ومؤشراتهما ينبغي الاتفاق عليها واعتمادها من خلال عملية حكومية دولية.

لا يجوز تفسير أي مما ورد في هذه الوثيقة بما يتعارض، بأي شكل من الأشكال، مع التشريعات الوطنية أو أولويات التنمية أو الخلفية الثقافية والاجتماعية والدينية في جمهورية إيران الإسلامية. وهذا ينطبق، في جملة أمور، على مصطلحات مثل ”أي أساس آخر“، و ”فئات أخرى“، ”التثقيف الجنسي“، و”الجنساني“ ، و”الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية“ و ”الأسرة“.

وأخيرا، نؤكد مجددا استعدادنا والتزامنا الكاملين بتنفيذ الخطة.

السيد ساندوفال ميندیولا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): باسم حكومة المكسيك، أود أن أسجل مدى سرورنا إذ نحيل اليوم إلى الدورة السبعين للجمعية العامة الوثيقة (القرار ٣١٥/٦٩، المرفق) المعنونة ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“ لاعتمادها في مؤتمر قمة الأمم المتحدة الذي سيعقد في نهاية شهر أيلول/سبتمبر. ويرحب بلدي بالعملية الشفافة والشاملة للجميع التي تمكنا جميعا خلالها من الإسهام بتجربتنا ورؤيتنا. إن خطة عام ٢٠٣٠ ملكنا جميعا.

وشملت العملية فريق الاتصال المفيد الذي شاركت فيه بعض البلدان وغيرها من أصحاب المصلحة مع اليابان في عام ٢٠١١. وشكلتها المشاورات المواضيعية الواسعة النطاق مع المجتمع المدني الدولي، من قبيل تلك التي عقدها بلدي في غوادالاخارا عام ٢٠١٣، وبعمل فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وبالتقرير الممتاز الذي قدمه، وبفريق العمل المشترك بين الأمانات الذي قدم التقرير التجميعي للأمين العام (A/69/700). كما قدم لنا مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أساسا هاما لعملية التفاوض الرسمية بشأن الخطة.

وبالنسبة للمكسيك، فإن اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، بعد عملية تفاوض على مدى ثلاث سنوات، سيكون قرارا تاريخيا حيث يعدل فيه المجتمع الدولي عن النماذج القديمة: فقد اتفقنا على تركيز الجهود التي تبذلها جميع البلدان لتحقيق رفاه وتلبية متطلبات جميع الشعوب. وإننا نتناول الركيزة الثالثة من ركائز الأمم المتحدة الآن بصورة لم يكن لها نظير من قبل.

إن خطة عام ٢٠٣٠ خطة عمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر بجميع أبعاده، والتوصل إلى عالم أكثر عدلا وإنصافا من خلال الإدماج الاجتماعي. إن أهداف التنمية المستدامة وطابعها المترابط وغير القابل للتجزئة هي خطة عملنا. وسوف نكرس جهودنا في السنوات الخمس عشرة المقبلة لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة، والتي لا يمكن تحقيقها دون احترام سيادة القانون. وتعتبر هذه الخطة خطوة كبيرة نحو ضمان أنه يمكن لكل شخص في جميع البلدان أن يعيش حياته أو حياتها في ظل سيادة القانون الذي تحترم فيه حقوق الإنسان، وإعطاء كل فرد نفس الفرص لتحقيق التنمية.

وفي هذا الصدد، فقد أكد وفد بلدي طوال أكثر من ٣٠ عاما على أن حماية حقوق الإنسان للمهاجرين، بصرف النظر عن وضعهم كمهاجرين، هو أمر بالغ الأهمية. تبين الوثيقة بوضوح أن الأهداف والغايات تنطبق على جميع الناس، مما يحتم علينا الالتزام بمواصلة العمل من أجل تأمين وتعزيز وإعمال

حقوقهم بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين. وبالإضافة إلى ذلك، تؤكد المكسيك أن النهج الصحيح في معالجة مسألة الهجرة هو من خلال حقوق الإنسان للمهاجرين وأسرهم.

فيما يتعلق بمتابعة واستعراض الخطة، نتوقع أن يجري تنفيذها على أساس الولايات الواردة في القرارين ١/٦٨ و ٢٩٠/٦٧.

ونحن نؤيد تماما خطة تشاركية وشاملة للجميع وتحالف عالمي مُنشَّط. والإعلان هو نتيجة لجهد حيث قامت الحكومات والبرلمانيون والخبراء ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وجهات أخرى بإعداد خطة تحويلية متسقة.

من الآن وحتى عام ٢٠٣٠، سوف يكون هذا الإعلان وأهداف التنمية المستدامة وغاياتها مرشداً لوضع سياساتنا. والمكسيك ملتزمة التزاما كاملا بتنفيذ هذه الخطة وسوف يتم توجيه برامج التنمية الوطنية والتعاون الدولي من أجل تحقيق الامتثال الكامل.

السيد دوارتي (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد البرازيل البيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وتود أن تدلي بالملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

لقد وصلنا إلى نهاية ناجحة لرحلة تعتبر، وبناء على إرث الأهداف الإنمائية للألفية ومؤتمر ريو+٢٠، الأكثر شفافية وشمولية في تاريخ المنظمة. إن ما تمخض من نتائج (القرار ٣٥١/٦٩، المرفق) يشكل بحق مجموعة تحويلية من الالتزامات العالمية في طابعها وذات التطبيق العالمي في ضوء المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة.

أود أن أثني على رئيس الجمعية العامة، بالإضافة إلى السفيرين ماشاريا كاماو، ممثل كينيا، ودافيد دونوهيو، ممثل أيرلندا، اللذين قاما بعمل متميز كميسرين مشاركين، مما أدى بالدول الأعضاء إلى أن تعتمد وثيقة تاريخية بتوافق الآراء. وتعرب البرازيل أيضا عن تقديرها للاعتراف بمؤتمر ريو +٢٠ من قبل الميسرين المشاركين والدول الأعضاء، باستخدامهما الواسع النطاق للوثيقة الختامية المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“ (القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق) أثناء المفاوضات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

لقد انضم وفد بلدي للتوافق في الآراء بشأن ديباجة الخطة. بالنسبة لنا، فإن الديباجة والعناوين الواردة فيها: ”الناس والكوكب والسلام والازدهار والشراكة“ لا تعيد تفسير أهداف التنمية المستدامة وأبعاد التنمية المستدامة الثلاثة ولا تعيد تعريفها. والديباجة تخدم أغراض التواصل بشأن الخطة. ولا يزال التوازن الدقيق الذي عملنا جاهدين على تحقيقه في الفريق العامل المفتوح باب العضوية على حاله.

كنا نفضل صياغة تقدمية وأكثر طموحا فيما يتعلق بحقوق الإنسان. ومع ذلك، نرى أن هذه خطة محورها الإنسان، حتى وإن لم يشمل النص جميع عناصر صرح حقوق الإنسان. ونلتزم بتنفيذ هذه الخطة لجميع الشرائح الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، سواء تم أو لم يتم ذكر هذه الجماعات وشواغلهم على وجه التحديد. ونحن نشجع جميع الدول الأعضاء على المضي قدما في الاتجاه نفسه، حيث يمكن أن يجد مبدأ عدم إغفال أحد، معنى حقيقيا.

إن العالمية هي إنجاز، يجعل التمايز أكثر أهمية، ولا سيما الاعتراف بهذه المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. وهذا المبدأ هو موضع اعتزاز بالنسبة للبلدان النامية وجزء لا يتجزأ من إطار الأمم المتحدة من أجل اتفاقات التنمية المستدامة التي نلتزم بها جميعا.

تعكس الفقرتان ٣٠ و ٣١ من الخطة، في مجال تغير المناخ، توازنا معقولا استنادا إلى إمكانية التوصل إلى توافق

الآراء الذي يمكن إحرازه خلال المفاوضات. وهي تشجع الالتزام السياسي من أجل التوصل إلى اتفاق طموح في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ولكنها لا تصدر حكما مسبقا على نتائج الاجتماع الحادي والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية، المقرر عقده في باريس.

تكمن أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر في صميم خطتنا. وتشمل هذه الأهداف وسائل التنفيذ في إطار عمل متكامل وغير قابل للتجزئة. تؤيد البرازيل البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن مجموعة من البلدان متنوعة كثيرا، وهي غير راضية عن التغييرات على الغايتين ٢-٥ و ٦-١٥ المتعلقة بتقاسم الفوائد الناشئة عن الموارد الجينية وما يرتبط بها من معارف تقليدية، وفقا لبروتوكول ناغويا.

وتدعم خطة عمل أديس أبابا الهدف ١٧ ووسائل التنفيذ المحددة لأهداف التنمية المستدامة، وهي مكمّلة لها. وقد ذُكر برنامج العمل في خطة عام ٢٠٣٠ بأسلوب يعزز الدعم المتبادل فيما بينها مع الاعتراف بأن كل منها مستقل عن الآخر، بما في ذلك في إطار المتابعة. ونحن نعتقد أن الخطة لعام ٢٠٣٠ تسهم في وضع خطة عمل أديس أباب في سياقها المناسب.

وما زالت المساعدة الإنمائية الرسمية حاسمة بالنسبة لتنفيذ هذه الخطة. وعلى الرغم من أننا لم نتفق على الفقرة التي تتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، فإننا نلاحظ أن الفقرة ٤٣ من الإعلان السياسي تشكل بيانا هاما في هذا الصدد.

تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة ينبغي أن يكون عملية ديمقراطية وشاملة للجميع وقائمة على المشاركة، وينبغي إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمع المدني وقطاع الأعمال التجارية الخاص، في ظروف تتسم بالانفتاح والشفافية والمساءلة. لا بد أن تصغي منظومة الأمم المتحدة للنداءات من أجل المزيد من التماسك على نطاق المنظومة وتحسين التواصل مع الأعضاء والمساءلة أمامهم، بينما يتم موائمة الوكالات والصناديق والبرامج والأمانة العامة مع هذه الخطة، على وجه الخصوص مع إطارها للتنفيذ.

ونحن نسلم بالدور الرئيسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى في مجال المتابعة والاستعراض، وعلينا أن نلتزم بتعزيزه وضمان مواكبة موارده والدعم المقدم له طموح عبء العمل المسند إليه. ونحن سعداء للغاية بالتقدم المحرز فيما يخص آلية تيسير التكنولوجيا. إنه إنجاز صغير في حد ذاته، ومبادرة واعدة للأمم المتحدة ينبغي رعايتها ودعمها بصورة كافية.

إن البرازيل واثقة من أننا قد أعددنا مشروع وثيقة، يستحق نظر رؤساء دولنا وحكوماتنا فيها خلال مؤتمر القمة القادم.

السيد فورنيل (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن حكومة جمهورية إكوادور.

وأود أولا أن أعرب عن تقديري لميسري عملية التفاوض ولجميع الذين شاركوا في الأفرقة العاملة ولموظفي الأمانة العامة على التزامهم وجهودهم، مما أدى إلى اعتماد مشروع الوثيقة الختامية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي سيعتمدها رؤساء دولنا. إن الوثيقة (القرار ٣١٥/٦٩، المرفق)، التي تمثل نتاجا لعملية تشاور طويلة، تعبر عن وجهات نظرنا المشتركة بخصوص القضاء على الفقر بكل أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، بوصفه التحدي الأكبر الذي نواجهه والذي يمثل القضاء عليه شرطا لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة. ويتعين علينا العمل معا الآن لتنفيذ الإجراءات التي من شأنها أن تمكننا من تحقيق تلك الأهداف.

وتود إكوادور الإعراب عن تحفظها على الغاية ١٢-ج، وذلك تمشيا مع البيان الذي أدلت به في العام الماضي بشأن تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة (A/68/970)، والفقرة ٢٢٥ من الوثيقة الختامية لمؤتمر

الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في عام ٢٠١٢ (القرار ٦٦/٢٨٨)، لأنها تتعارض مع أحكام دستور إكوادور.

وأود أيضا أن أكرر الموقف الذي أعربنا عنه في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٤، عندما وافقنا على تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية، والمتعلق بتفسير إكوادور للغاية ٥-٦ وفقا لما نص عليه المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وكذلك دستورنا وتشريعاتنا الوطنية. ويضمن دستور إكوادور الحقوق الإنجابية للعاملين، بما في ذلك القضاء على المخاطر المهنية التي تؤثر على الصحة الإنجابية، مما يضمن الحصول على فرص العمل والأمن الوظيفي دون قيود تتعلق بالحمل أو عدد الأطفال وحقوق الأمومة والرضاعة والحق في إجازة الأبوة. وتحظر دولة إكوادور فصل النساء العاملات بسبب حملهن أو حصولهن على إجازة أمومة، وكذلك التمييز المرتبط بالأدوار الإنجابية. كما يكفل دستورنا تمتع الأطفال والمراهقين بالحقوق العامة للأفراد بالإضافة إلى تلك الخاصة بمرحلتهم العمرية. إن الدولة تقدر الحياة وتكفلها، بما في ذلك الرعاية والحماية، بدءا من الحمل.

وسأكون ممتنا لإدراج هذا البيان وتفسيرنا للغايتين ٥-٦ و ١٢-ج رسميا في محضر جلسة اليوم.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): إن الصين ترحب باعتماد الجمعية العامة اليوم للقرار ٦٩/٣١٥، بشأن مشروع الوثيقة الختامية، التي تمت الموافقة عليها بتوافق آراء، والذي ستجري إحالته إلى الجمعية لكي تبت فيه خلال مؤتمر الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

تكتسي خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، بوصفها خطة لتوجيه التعاون الدولي لتحقيق التنمية على مدى السنوات الـ ١٥ المقبلة، أهمية تاريخية. والوثيقة تؤكد من جديد مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومبدأ المسؤوليات والمتباينة في آن واحد، وذلك من بين مبادئ أساسية أخرى توجه التعاون الدولي في مجال التنمية. وبينما تركز الوثيقة بوضوح على القضاء على الفقر، فإنها تسلط الضوء أيضا على الاستدامة وتؤكد التنمية المتوازنة للركائز الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتوفر وسائل شاملة للتنفيذ وتنشئ آلية سليمة للمتابعة والاستعراض.

وتقدم الخطة، التي تمثل في جوهرها تحسينا للأهداف الإنمائية للألفية، دفعة جديدة للتعاون الدولي من أجل تحقيق التنمية وتضع أساسا متينا لعقد مؤتمر قمة أمم متحدة ناجح لاعتمادها. وقد كرس رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، السيد كوتيسا، بشكل شخصي قدرا كبيرا من جهوده للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن الخطة، وهو ما فعله أيضا الأمين العام الذي عمل بلا كلل لضمان نجاح المفاوضات. وهو أهم إنجاز لهذه الدورة، وسيُسجل في التاريخ. ونحن نهنئ الرئيس والأمين العام عليه. وقد أظهر الميسران المشاركان قدرا كبيرا من الصبر والحكمة أثناء المفاوضات، والصين ممتنة لما قاما به. ونحن نتطلع إلى اعتماد الخطة خلال مؤتمر الأمم المتحدة الذي سيُعقد في وقت لاحق من هذا الشهر بحيث يمكن للمجتمع الدولي، انطلاقا من روح التعاون المربح لجميع أطرافه، زيادة تركيزه وتوجيه التنمية العالمية من خلال نهج جديد، وبناء إطار شامل ومتوازن للتعاون الدولي، وتحسين الشراكات العالمية، وتهيئة بيئة أفضل للبلدان النامية بهدف بلوغ مستوى مشترك من التنمية في جميع أنحاء العالم.

إن الصين مستعدة للانضمام إلى الآخرين من أجل العمل بلا كلل لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ ولبذل جهود لتنشيط التعاون الدولي لتحقيق التنمية.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): يسر وفد بلدي بشكل خاص اتخاذ قرار اليوم ٦٩/٣١٥. ونرحب بتوافق الآراء الطموح الذي توصلنا إليه لضمان تمكن رؤساء دولنا وحكوماتنا من اعتماد مشروع هذه الوثيقة خلال الدورة

السبعين للجمعية العامة في وقت لاحق من هذا الشهر. ونود أن نشكر ميسري العملية، السفيرين ماشاريا كاماو (كينيا) وديفيد دونوهيو (أيرلندا)، وكذلك السفير تشابا كوروشي (هنغاريا). ونتوجه بالشكر أيضا إلى الأمين العام والأمانة العامة ورئيس الجمعية العامة، فضلا عن ممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، على إسهاماتهم القيمة.

إن بيرو بلد عمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لكننا ندرك أن تركيزها على القضاء على الفقر لا يكفي لتحقيق المستقبل الذي نصبو إليه. فهناك العديد من العوامل التي تتجاوز قدرة السياسات الوطنية في المقام الأول، مثل تغير المناخ والتقلبات في أسعار السلع الأساسية، والتي من شأنها أن تجعل التصدي للفقر أمرا صعبا. وفي العديد من البلدان مثل بلدنا، لا يزال هناك العديد من الثغرات الهيكلية التي تجعل من الصعب تنفيذ التنمية المستدامة التي يستحقها مواطنونا ويطالبون بها.

ولذلك السبب نحن سعداء بصورة خاصة لرؤية الإدماج الاجتماعي مشمولاً كعنصر جامع في جميع مفاصل الخطة، وأن الفقر مفهوم بوصفه ظاهرة متعددة الأبعاد.

تتطلب التحديات العالمية التي نواجهها اليوم منا أن نرقى إلى مستوى تحالف عالمي متجدد للتنمية المستدامة بشأن موضوع ”تحويل عالمنا، دون أن يتخلّف أحد عن الركب“. ينطوي ذلك بالضرورة على تنفيذ خطّة تركّز على الفرد وتتضمن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة حتى لا يتخلّف أحد عن الركب.

كانت بيرو من أوائل البلدان التي تقترح فكرة وضع مجموعة جديدة من أهداف التنمية المستدامة تنطبق عالميا يضع مشروعَها المجتمع الدولي بطريقة مفتوحة وتشاركية. ويسعدنا أن نرى أن الهدف قد تحقق؛ لكننا نعتقد أن الهدف النهائي سيكون أن نورث أطفالنا وأحفادنا مستقبلاً خالياً من الفقر ومستداماً. يمكن اليوم للمجتمع الدولي أن يبدأ الاحتفال بالذكرى السبعين للأمم المتحدة على أمل أنه سيكون لديها قريباً، وللمرة الأولى في تاريخها، صك على مستوى طموح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

أخيراً، تود بيرو أن تعرب عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بشأن موضوع الأمن الغذائي والموارد الجينية.

إن بيرو ملتزمة التزاماً حاسماً بخطة عام ٢٠٣٠. وسنواصل العمل بصورة بناءة على جميع المستويات لكفالة أن يغدو المستقبل المختلف الذي نصبو إليه حقيقة واقعة.

السيدة بوغياي (هنغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب هنغاريا بمشروع الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ٣١٥/٦٩، المرفق). ونحن نقدر تقديراً كبيراً توافق الآراء الذي تحقق لإحالته إلى مؤتمر القمة. تمثّل مجموعة التدابير الطموحة والتحولية المعروضة علينا أفضل فرصة لبناء مستقبلٍ يتمحور حول الناس والكوكب، بما في ذلك للأجيال المقبلة، ليس على أمل البقاء فحسب ولكن أيضاً تحقيق الرخاء والرفاه العام.

لقد أدت محطّات تاريخية هامّة إلى هذا التوافق في الآراء، مثل صياغة الأهداف والغايات في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالتنمية المستدامة. وتشرّفت هنغاريا بتوجيه هذه العملية إلى جانب كينيا. وأشكر بإخلاص جميع الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة على الأفكار والتعاون والثقة التي تمتع بها وفد بلدي. وكنتيجة لنجاح مؤتمر تمويل التنمية في أديس أبابا والمفاوضات الحكومية الدولية تحت الإشراف المتألق لسفيري أيرلندا وكينيا، بات كل شيء جاهزاً لاعتماد الخطة من أجل وضع عالمنا على طريق مستدام.

إن أول مهمة لنا وأهمها تتمثل في تعزيز صلاحيات الخطة من خلال اعتمادها بوحدة مدوّية وبكاملها، مع تعهد على نحو مشترك بتحويل أقوالنا إلى أفعال. إن التنمية عمل وليست

أقوالاً. ومستقبلنا المشترك على المحك الآن. وهنغاريا عاقدة العزم على الاضطلاع بنصيبها من المسؤولية عن القضاء على الفقر والجوع، وضمان الرخاء للجميع وتخليص العالم من الخوف والعوز. ونحن نؤمن بتهيئة دورات مواتية من خلال الوفاء بالمسؤوليات وتقديم كل منا ما في وسعه تقديمه.

إن التنمية شراكة. وينبغي أن يستند التنفيذ إلى شراكة عالمية حقيقية تشمل جميع أصحاب المصلحة – الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية وجميع مناحي الحياة، والشمال والجنوب – مع كون الأمم المتحدة مركزه المهيأ لتحقيق الغرض المنشود. أولاً وقبل كل شيء، التنمية تعني التنمية البشرية، للناس ومن قِبَل الناس ومن أجل الناس. لا شيء يمكن أن يكون مستداماً سوى تلك التنمية التي يكون فيها الناس والبلدان المستفيدة على السواء القوى المحركة والمتلقين للتنمية، وحيث مصالح الأجيال القادمة مصونة. الحكومات والبرلمانات وخطط التنفيذ الوطنية يمكن أن تقطع شوطاً طويلاً نحو رسم خريطة المسار، ولكن إنجاز ما يتعين عمله سوف يتطلب المشاركة والانخراط الحقيقيين من جانب الناس والمجتمعات المحلية والبشرية بصفة عامة.

وكما أقول دائماً، على أي حال، للقيام بذلك نحن بحاجة إلى الاتصال الفعال على جميع المستويات. ونحن بحاجة إلى أن نترجم نظاماً معقداً للأهداف الإنمائية إلى برامج يمكن للناس أن ترتبط بها وتتحرّك بفعلها. يجب أن يؤمن الناس بهذه الخطة. وعلاوة على ذلك، يجب أن يؤمنوا بأنهم هم الذين يستطيعون تحقيقها. وتحقيقاً لهذه الغاية، علينا نحن شعوب الأمم المتحدة والدول الأعضاء أن نبدأ الآن في ترجمة هذه الرؤية المجردة بطريقة ملهمة تجسيداً للإرادة الحقيقية ولمصالح الناس. وفي النهاية، لا يسعنا إلا تحقيق المستقبل الذي يؤمن به الناس حقاً.

السيد محمود (مصر) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي للجهود التي بذلها رئيس الجمعية العامة في دعم اختتام المفاوضات الحكومية الدولية بنجاح بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأود أيضاً أن أهنئ الميسرين المشاركين في العملية، ماشاريا كاماو سفير كينيا وديفيد دونوهيو سفير أيرلندا، وأن أثني على التزامهما وعملهما الجادّ المتميّز طوال العملية.

شارك وفد بلدي بنشاط في المفاوضات الحكومية الدولية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ منذ بدايتها. وقد فعلنا ذلك انطلاقاً من إيماننا الراسخ بأن تحويل حياتنا وضمان استدامة كوكب الأرض لا يمكن أن يتحققا إلا عن طريق القضاء على الفقر، والتصدي لأوجه عدم المساواة، وضمان النمو الاقتصادي المستدام، واحترام حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية، وتمكين النساء والفتيات. لا يمكن تحقيق جميع تلك الأهداف إلا من خلال الجهود الجماعية، التي نعتقد أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تجسدها (القرار ٣١٥/٦٩، المرفق). ونحن على ثقة بأن هذا الجهد العالمي الجماعي، الذي يستند إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة في آن واحد لن يخبو أبداً.

وقد انضم وفد بلدي إلى توافق الآراء الدولي دعماً للخطة. وفي هذا السياق، أود أن أقدم التوضيحات التالية عن آراءنا بشأن بعض المسائل التي تناولتها الخطّة.

فيما يتعلق بالفقرة ١٨، يرى وفد بلدي أن حق كل دولة في حرية الممارسة الكاملة لسيادتها الدائمة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية ونشاطها الاقتصادي يجب أن يكون متوافقاً مع المبدأ ٢ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، الذي ينص على أن هذا الحق يجب أن يمارس وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، وأن تتحمل الدول المسؤولية عن ضمان أن الأنشطة في إطار ولايتها أو سيطرتها لا تسبب ضرراً لبيئة الدول الأخرى أو المناطق التي تقع خارج حدود الولاية الوطنية.

ويؤكد بلدي كذلك أن أحكام خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يجب أن تنفذ على نحو يتفق مع تشريعاتنا

الوطنية وأولوياتنا التنموية، فضلاً عن قيمنا الثقافية والأخلاقية والدينية، بما يتماشى مع الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان المعترف بها دولياً. وينبغي أن تفسر جميع المصطلحات في الوثيقة استناداً إلى القوانين والسياسات الوطنية لكل بلد. وتنفّذ المتابعة والتقييم والإبلاغ عن أي من أحكامها وفقاً للخصائص الوطنية.

واستناداً إلى القانون المصري، ينبغي للإعلام والتعليم أن يكونا مناسبين للفئة العمرية وأن يقدما بموافقة مسبقة من الوالدين بما يتمشى مع حقهما في اختيار نوع التربية التي يتلقاها أطفالهما، على النحو المعترف به في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وإن استخدام مصطلح ”الإعلام والتثقيف“ بالنسبة إلى حصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية لا يعتبر بأي حال حقاً لصغار الأطفال أو المراهقين في الحصول على أي خدمات دون موافقة الوالدين، أو التزاماً بتقديم معلومات وخدمات لهم لا تكون مشروعة أو مقبولة على الصعيد الوطني.

وعلاوة على ذلك، فإن الدستور المصري يراعي تماما جميع صكوك حقوق الإنسان المعترف بها دوليا، ولا سيما في تعريف الأسرة بأنها النواة الطبيعية والأساسية للمجتمع والتي تتألف من أب وأم وأطفال.

إن هذه الخطة تدعو إلى عدم إغفال أحد. ومن المؤسف أن الهدف ١٦ قد أغفل مسألة القضاء على جميع أشكال الاحتلال الأجنبي والسيطرة الاستعمارية، والتي لم تدرج في إطار هذا الهدف. ويعتقد وفد بلدي أيضا أن الغايتين ١٦-١ و ١٦-٣ تنطبقان على الحالة في الأراضي المحتلة في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى من خلال التنفيذ الكامل لجميع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بإنهاء الاحتلال الأجنبي والسيطرة الاستعمارية في الأراضي المحتلة في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى، فضلا عن انطباق الأحكام ذات الصلة في القانون الدولي الإنساني للأمم المتحدة، بما في ذلك اتفاقيات جنيف الأربع، على الأراضي العربية المحتلة.

ويود وفد بلدي أيضا أن يسلط الضوء على تأييدنا للفقرة ٧٠ المتعلقة بإطلاق آلية لتيسير التكنولوجيا وسيتطلب ذلك اتخاذ خطوات ملموسة خلال الدورة السبعين للجمعية العامة لتفعيل مرفق تلك الآلية.

وبخصوص الفصل المتعلق بالمتابعة والاستعراض، يود وفد بلدي أن يشدد على الطابع الطوعي لعملية المتابعة والاستعراض ودور الحكومات الوطنية ومسؤوليتها الرئيسية عن المتابعة، وعلى أن أي استنتاجات يتم التوصل إليها في الاجتماع المقبل للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن طرائق عملية المتابعة والاستعراض يجب أن تستند إلى المبادئ المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٩٠.

وفي الختام، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة وأن أثني على جهودكم في دعم المفاوضات الحكومية الدولية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وسيجري تقديم مضمون هذا البيان رسميا إلى الأمانة العامة.

السيد فضل محمد (السودان): نضم صوتنا إلى البيان الذي أدلى به ممثل السنغال بالنيابة عن المجموعة الأفريقية والبيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وأود أن أتقدم بالشكر والتقدير إليكم، السيد الرئيس، على قيادتكم الناجحة وتوجيهاتكم البناءة وإشرافكم على عملية المفاوضات الحكومية الدولية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ حتى تكللت أعمالنا بالنجاح. أود أيضا أن أتقدم بالشكر والتقدير للميسرين المشاركين للمفاوضات، السفير

دونوهيو، الممثل الدائم لأيرلندا، والسفير ماشاريا كاماو، الممثل الدائم لكينيا، على جهودهما المخلصة والعمل الدؤوب والطريقة الشفافة التي أدارا بها المفاوضات. كما أتقدم بالشكر للأمين العام وممثلته، السيدة أمينة محمد. لقد كان جهدا مخلصا من كل الأطراف أوصلنا إلى هذه اللحظة التاريخية باعتماد الخطة التي سوف تشكل خارطة الطريق الدولية والإقليمية والوطنية كذلك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال ال ١٥ عاما المقبلة.

ووفد بلدي سعيد بالمشاركة في هذا الجهد ويتطلع إلى العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بإشراك كافة القطاعات الحكومية والمجتمعية والأجهزة المختصة من خلال خططنا الوطنية بهدف القضاء على الفقر والجوع وتحقيق الحياة الكريمة وتقديم الخدمات الأساسية لشعبنا. ونتطلع إلى تعاون إقليمي ودولي بناء وإلى دور متقدم للأمم المتحدة في دعم الدول النامية في تطبيق هذه الخطة.

كان وفد بلدي قد تحفظ، عند اعتماد تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة (A/68/970)، على الغاية ٥-٦، ونجدد هنا اليوم تحفظنا على هذه الغاية المذكورة وعلى كل الإشارات الواردة في الفقرات كما ورد في نهاية الفقرة ١٩. ونؤكد على أننا لا نرغب في فرض مفاهيم على شعبنا وعلى دول عديدة أخرى، ليست نابعة من قيمها الثقافية والاجتماعية ولا تتوافق مع القوانين الوطنية وغير مرغوب فيها. وسنتقدم بتحفظاتنا هذه مكتوبة إلى الجهة المعنية في الأمانة العامة في أقرب الآجال.

كذلك، فإننا نؤكد على أن المبادئ العامة التي تتشارك فيها كل أمم العالم قاطبة هي تلك المبادئ المتفق عليها.

(تكلم بالإنكليزية)

المعايير الدولية المتفق عليها عموما.

(تكلم بالعربية)

كما هو الأمر والنص في القانون الدولي المتعلق بحقوق الإنسان وأن أية مفارقة لهذا المبدأ الجوهري هي في حقيقتها مفارقة للقانون الدولي في فهمه الواسع. ونحن بالطبع، شأننا شأن الكثير من الدول وفقهاء القانون الدولي، لا نتفق مع ذلك.

نتطلع إلى قمة تاريخية تعلن تدشين خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في أواخر هذا الشهر مع فائق التقدير، متفائلين بما تحقق في الأعوام الخمسة عشر المنصرمة وملتزمين تماما بالتعاون البناء.

السيد هانيغان (آيسلندا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر السفير كاماو (كينيا) والسفير دونوهيو (أيرلندا)، وكذلك وفد هنغاريا على الإدارة السليمة للعمليات التي أسفرت عن إعداد هذه الوثيقة الختامية التاريخية. فتحت قيادتهما الممتازة، تمكنا من الانتهاء من عملنا قبل وقت كاف من انعقاد مؤتمر القمة.

وآيسلندا تشعر بالامتنان أيضا إزاء الإسهامات القيمة للغاية التي قدمتها المجموعات الرئيسية، فضلا عن الأفراد مثل السيدة أمينة محمد.

تركز آيسلندا، حتى منذ المراحل التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، على الإسهام في المجالات الفنية للمساواة بين الجنسين والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. وفي الوثيقة الختامية، نجد صياغة جيدة بشأن إدارة الموارد الطبيعية وأهمية استدامة مصائد الأسماك من أجل تحقيق الأمن الغذائي. والإدارة القائمة على العلوم للموارد البحرية أمر أساسي في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وإدارة الموارد الطبيعية قد أصبحت أكثر أهمية بالنظر إلى خطورة تدهور الأراضي والتربة.

وتمثل الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو +٢٠ (القرار ٦٦/٢٨٨) إحدى الوثائق الأصلية الأساسية للوثيقة التي أحلناها الآن إلى مؤتمر القمة. وهي وثيقة أوفى وسيتعين أخذها في الاعتبار عند تفسير أهداف التنمية المستدامة وغاياتها. وقد صيغت هذه الأهداف والغايات بهدف أن تكون مقتضبة وسهلة الفهم لدى الجمهور. وهذا أمر إيجابي، ولكنه أدى إلى إخراج نص يشكل في بعض مواضعه مزيجا من صياغات سبق الاتفاق عليها ونص جديد. وبالتالي، في ما يتعلق بصلة هذه الوثيقة بالعمليات الأخرى، ترى آيسلندا أن الفقرة ٥٨ من الوثيقة الختامية لما بعد عام ٢٠١٥ بالغة الأهمية، وكذلك الفقرة ٥٥.

وبخصوص المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، فإن آيسلندا سعيدة بالجوانب الإيجابية العديدة لهذه الوثيقة. ومع ذلك، في ما يتعلق بالغاية ٥- ألف، ما فتئت آيسلندا توضح أن جعل بعض حقوق المرأة مشروطة بالقوانين الوطنية لا يتفق مع التزاماتنا بموجب منهاج عمل بيجين ولا مع الروح العامة لخطة ما بعد عام ٢٠١٥. ونعتقد أيضا أنها لا ترقى بالمرة إلى الاتفاقات والالتزامات الدولية القائمة المتعلقة بالتمكين الاقتصادي للمرأة.

وعلاوة على ذلك، فإن هذه الغاية لا تتماشى مع الغاية ١-٤، التي يحق بموجبها لكل فرد، بما في ذلك الرجال والنساء على حد سواء، التمتع بهذه الحقوق. بالتالي، فإننا نفهم أن الغاية ١-٤ هي التي تسود.

وبالمثل، فإننا نشعر بخيبة الأمل إزاء عبارة ”حسبما يكون ذلك مناسباً على الصعيد الوطني“ في الغاية ٥-٤، إذ نعتقد أن الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المترلي وتقديرها تحدي عالمي ويشكل التصدي له أساس تحقيق هدف المساواة بين الجنسين.

أخيرا، تأسف أيسلندا أن الموعد المقترح لبلوغ الغاية ٣-٦، بشأن حوادث المرور، لم يعدل ليصبح عام ٢٠٣٠، كما جرى مع غايات أخرى. لقد شرحنا أوجه قلقنا من أن هذه الغاية التي يمكن أن تكون غير واقعية قد تؤدي إلى شعور بالفتور إن لم يتم بلوغها في الموعد المحدد. ومهما حدث، نحث المجتمع الدولي على مواصلة العمل صوب تحقيق هذه الغاية حتى نبلغها.

السيد عبد الله (تشاد) (تكلم بالفرنسية): بداية، نؤيد البيانات التي أدلي بهما باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين والمجموعة الأفريقية ومجموعة البلدان النامية غير الساحلية.

وبالنيابة عن وفدي، أود أن أهنئ رئيس الجمعية العامة على اختتام أعمالنا التي ترأسها الميسرين الممتازين، السفير كاماو والسفير دونوهيو. لقد مكنتنا مهنيتهما وتفانيهما من تحقيق المواءمة بين المواقف حتى يتسنى لنا أن نعتمد بتوافق الآراء القرار ٦٩/٣١٥، بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. لقد تسنى أيضا ذلك الاعتماد بفضل الالتزام الجماعي من جانب الدول الأعضاء ومساهمة أصحاب المصلحة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأمم المتحدة، الذين تكاتفوا، إدراكا منهم للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المشتركة، للقضاء على الفقر وتنفيذ التنمية المستدامة.

ومن جانبنا، نلاحظ مع الارتياح أن الخطة تتضمن عددا من المبادئ، بما في ذلك المسؤولية المشتركة والمتباينة في آن واحد، واحترام السياسات التي تحددها الدول الأعضاء والملكية الوطنية. ونرحب على وجه الخصوص بالدعم الذي حظت به خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، وخطة عمله لعشر سنوات، وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومراعاة أولويات أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية. ومن نفس المنطلق، نرحب بصفة خاصة بالاعتراف بالصلة الوثيقة بين السلام والأمن والتنمية، وهو ما سيتيح أن يكون لدينا نهج متعدد الأبعاد يشمل الجميع إزاء التنمية في البلدان التي يوجد بها نزاع والخارجة من مرحلة النزاع.

ونشيد أيضا بالسعي إلى تحقيق الأهداف والغايات التي لم تتحقق ضمن الأهداف الإنمائية للألفية، والتي لا تزال تتصدر خطتنا. وقد روعيت الأهداف الهامة المتصلة بالتنمية الاقتصادية، ولا سيما الحاجة الماسة لأن تستثمر بلداننا على نحو مستدام في الهياكل الأساسية والزراعة والرعي، مما يسهم بالتالي في تحسين حياة الناس. وبالنسبة لوفدي، فإن الإشارة إلى الصناعة في الأهداف تشكل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه القارة الأفريقية، التي تحتاج إلى تحويل إمكاناتها الهائلة في الموارد الطبيعية على أرض الواقع للمساعدة في تحقيق التنمية فيها ولكي تلبي على نحو أفضل احتياجات أكثر من بليوني أفريقي نتوقع أن يسكنوا القارة بحلول عام ٢٠٥٠.

وإدراكا لفجوة الطاقة التي يتعين سدها، نرى أن الأهداف الواردة في الخطة ستسهم بلا شك في توفير التغطية في مجال الطاقة لبلداننا. ومع إيجاد الصلة بين خطة عمل أديس أبابا، التي اعتمدت في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، نلاحظ على وجه الخصوص التوصيات الهامة الواردة في تقرير الأمين العام المعنون ”عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع“، التي تركز على الاستثمار في مختلف مصادر الطاقة المتجددة من أجل تخفيف عبء تغير المناخ (A/69/395). وبهدف إبرام اتفاق طموح في مؤتمر باريس المعني بتغير المناخ في كانون الأول/ديسمبر، تلاحظ خطتنا الحاجة إلى مساعدة البلدان الضعيفة من خلال المبادرات الرامية إلى التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته.

وفي حين نقر بالتقدم الكبير الذي تم إحرازه، نود أن نؤكد مرة أخرى على موقفنا الثابت بشأن بعض القضايا التي لا يبدو أنها تتماشى مع القانون الدولي المعترف به عالميا.

نود أن نشير إلى أن هناك حاشية في الفقرة ٥٤ من الخطة تشير إلى مقترح الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، الذي يتضمن، في جملة أمور، التحفظات التي أعربت عنها الدول الأعضاء بما في ذلك تلك التي أعرب عنها وفد بلدي. وأود أن أذكر بأنه، من خلال المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٤، أكد بلدي على أنه غير ملزم بأحكام الغاية ٥-٦، بشأن مؤتمرات استعراضية معينة. وإذ نشدد على أن المسؤولية عن تعليم الأطفال تقع على عاتق الوالدين، نلاحظ أن الإشارة الواردة في الغاية ٣-٧ إلى خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية ينبغي ألا تفسر على أنها لجوء منهجي إلى الإجهاض. وفيما يتعلق بالغاية ٥-٤ نلاحظ أن الزواج الذي يفضي إلى تكوين أسرة رباط مقدس بين رجل وامرأة على النحو المبين في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وإذ نؤكد مجددا مضمون مذكرتنا الشفوية، نضيف أن الفقرة ١٩ من الإعلان العالمي والغاية ١٠-٢ من خطة عام ٢٠٣٠ لا ينطبقان، في رأينا، على مفاهيم الميل الجنسي أو الهوية الجنسية للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية. نحن لن نقبل تحت أي ظرف من الظروف تنفيذ هاتين الفقرتين وهذه الغايات أو غيرها أو تفسيرها أو أي ممارسة اتصال تتضمن اعترافا ضمنيا أو صريحا بمفاهيم الميل الجنسي أو الهوية الجنسية للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية أو غيرها. وفي هذا الصدد، فإن بلدي سوف ينفذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في تقيد صارم بقانونه الداخلي وحقوق الإنسان المعترف بها عالميا وبروح من الاحترام الكامل للقيم والمعتقدات الأخلاقية والثقافية والدينية لمجتمعاتنا.

أما بالنسبة لبقية الخطة، سوف نتخذ الخطوات اللازمة لإدماجها في استراتيجيتنا الإنمائية الوطنية، مع ضمان التنفيذ والمتابعة على النحو الملائم.

وأكون ممتنا، سيدي، لو تفضلتم بإدراج نص هذا البيان في سجلات الجمعية العامة في إطار البند الفرعي (أ) من البند ١٣ من جدول الأعمال والبند ١١٥ من جدول الأعمال.

السيد زاغاينوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يؤيد الوفد الروسي اعتماد الجمعية العامة اليوم القرار ٣١٥/٦٩، بشأن مشروع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وحتى عام ٢٠٣٠. نحن على ثقة بأن هذه الوثيقة سيعتمدها قادة الدول الأعضاء في مؤتمر قمة الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر. نحن نعتبر أن مشروع الخطة يقدم صورة كاملة بما فيه الكفاية لمجالات التنمية المستدامة التي تنطوي على مشاكل، تعتبرها معظم الدول أولوية وتعتزم معالجتها بحزم على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة.

ويسرنا أن نلاحظ أن مشروع الخطة الجديدة مزيج متوازن من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. ونرى أن من الصواب تحديد القضاء على الفقر، بما في ذلك الفقر المدقع، باعتباره الهدف الأول الذي يتعين تحقيقه بسرعة.

وتكمن قوة مشروع الوثيقة التي اعتمدناها اليوم من أجل إحالتها إلى مؤتمر القمة القادم في إدراج سبل تنفيذ كل من أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ والخطة ككل. كما أن مواءمتها بين المبادئ الأساسية والخطوط العريضة لآلية المتابعة والاستعراض أمر هام للغاية.

ومع ذلك، وعلى الرغم من الطابع المعقد للوثيقة، فنحن مجبرون للأسف أن تستنتج أن بعض المواضيع الهامة المتعلقة بالتنمية المستدامة لا تتجلى فيها. وعلى وجه الخصوص، عدم النظر في مسألة المخدرات إلا من خلال منظار الوقاية والعلاج من الإدمان. وتغطية الخطة الجديدة لا تمتد لتشمل المسائل التي نواجهها وتتعلق بمكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها بصورة غير مشروعة. وما لم تتم معالجة تلك المسائل، سيكون من المستحيل منع الإدمان على المخدرات. كما أن الوثيقة لا تجسد مفهوم التنمية البديلة باعتبارها تدبيرا فعالا للتعامل مع مشكلة المخدرات العالمية.

ومن الجوانب الهامة الأخرى تحسين إدارتنا للإنترنت بوصفها أحد السبل الواعدة للغاية المتوفرة لدينا لزيادة إتاحة المعرفة والخبرات والتكنولوجيا المتقدمة. ونرى أن الخطة مخطئة في عدم إيلاء الاهتمام لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر بشأن استعراض تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات.

نحن نعتقد أنه ينبغي للخطة الجديدة أن تساعد على توحيد جهودنا، بدلا من تشتيتها، في مكافحة التحديات المشتركة. وفي هذا الصدد، نحث جميع المشاركين على التقيد الصارم بمبادئ القيادة والحرية على الصعيد الوطني في تقرير السياسات، والامتناع عن فرض الأولويات الإنمائية والاستراتيجيات غير الملائمة على الأخرين. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لتوضيح عدد من النقاط الهامة في مشروع الخطة الجديدة.

أولا، نحن نفترض أن عبارة ”شرائح المجتمع“ في الفقرة ٤ من الإعلان، التي تذكر رغبتنا في تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة لجميع الأمم والشعوب وشرائح المجتمع، تشير إلى الفئات الاجتماعية والمجتمعات المحلية الأخرى التي تجمعهم أي من السمات الاجتماعية ذات المغزى، أيا كانت تلك السمة. ونعتقد أنه ينبغي لأهداف التنمية المستدامة الجديدة أن تسهم في إجراء حوار قائم على الاحترام المتبادل فيما بين جميع الدول، من دون زيادة الاختلافات التي تقسم الناس أو تنشئ فئات جديدة ومجموعات مصطنعة بينهم.

ثانيا، فيما يتعلق بالفقرة ١١، إن وفد بلدنا إذ يعيد تأكيد نتائج جميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، فإنه يعني فقط تلك العمليات التي شارك فيها الاتحاد الروسي بصورة مباشرة، والتي أعرب عن تأييد رسمي لها.

ثالثا، فيما يتعلق بالفقرة ١٩، أود الإشارة إلى أننا نعتبر أنفسنا مقيدين فقط بالتزامات حقوق الإنسان استنادا إلى المعاهدات الدولية والوثائق التي يكون الاتحاد الروسي طرفا فيها.

والمواقف المذكورة آنفا بشأن الخطة الجديدة لا ينبغي أن تفسر على أنه تغيير في موقف الاتحاد الروسي القانوني والسياسي تجاه هذه المسائل، وأطلب أن يتم تسجيل ذلك في محضر جلسة اليوم.

إن الاتحاد الروسي إذ يؤيد اليوم مشروع الخطة، إنما يؤيد حلاً وسطا يفتح آفاق فرص العمل معا حتى في المجالات حيث تختلف مواقفنا. وبعد اعتماد مشروع الخطة في مؤتمر القمة الذي سيعقد هذا الشهر، سنكون على استعداد للعمل على تنفيذها، وفقا للأولويات الوطنية وفي إطار الالتزامات الدولية ذات الصلة التي يكون الاتحاد الروسي طرف فيها.

السيد دي لوكا (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): تود الأرجنتين أن تؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل جنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. ونود أيضا أن ندلي بالملاحظات التالية بصفتنا الوطنية.

ترحب الأرجنتين باتخاذ القرار ٣١٥/٦٩ بالإجماع اليوم وبالاتفاق على إحالة مشروع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي سيعتمدها رؤساء دولنا وحكوماتنا في مؤتمر القمة الذي سيعقد في أواخر هذا الشهر. ونرى أن هذا يمثل فرصة هامة، وهي مسؤولية أساسية أخلاقية وسياسية واجتماعية، من أجل بناء عالم ينعم بالسلام العادل والشامل والمساواة. يأتي مشروع خطتنا لعام ٢٠٣٠ نتيجة عملية طويلة من التفاوض الحكومي الدولي الشامل للجميع، بمشاركة واسعة من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، والمنظمات الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة. إنها تجسد توافق الآراء الذي تمكنا من بنائه من خلال الجمع بين بعض الوظائف المختلفة جدا في سبيل التغلب على التحديات التي نواجهها فيما يتعلق بالتنمية المستدامة بجميع أبعادها الثلاثة.

وسيغدو مشروع الخطة منطبقا على الجميع، وهو طموح جدا دون شك. لقد حددنا لأنفسنا هدف القضاء على الفقر والجوع بجميع أشكالهما في جميع أنحاء العالم، ووضع المجتمع الدولي لنفسه أولويات واضحة، وسبل تنفيذها وآليات متابعة لقياس ما سيحرز من تقدم. وبمجرد اعتماد مشروع خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، فإن بلداننا التي ستكون مسؤولة عن تنفيذها، وبلوغ أهدافها، مع مراعاة مستويات التنمية المتفاوتة لكل بلد.

تعتقد الأرجنتين أنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة الشاملة إلا باتباع نهج تعاوني تضامني يحترم التنوع ومسارات التنمية الخاصة التي يختارها كل بلد لنفسه. وينبغي أن نعمل بتعاون وثيق، ليس بين البلدان ولكن أيضا مع منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني. نحن نؤمن أيضا بأهمية تحقيق التزام سياسي حقيقي في إطار المجتمع الدولي، ولا سيما بين البلدان المتقدمة النمو، لكي نكفل تمكننا من إيجاد وسائل التنفيذ اللازمة لتحقيق أهدافنا وإيجاد عالم حيث تُحترم حقا حقوق الإنسان والكرامة للجميع دون عوائق. وإذ نضع في اعتبارنا الدور الذي ستُدعى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للقيام به، فإنه سيتعين علينا تعزيز مؤسساتها من أجل ضمان التحسين في مواءمتها مع الولايات والأهداف التي حددتها المنظمة وبما يتفق مع أولويات التنمية المحلية.

وأخيرا، أود أن أشدد على أن الاتفاق التي تم التوصل إليه الآن ينهي عملية مدتها ثلاث سنوات من المفاوضات الحكومية الدولية، وأن أنوه بالدور القيادي في هذه العملية الذي قام به السفيران ماشاريا كاماو وديفيد دونوهيو، ممثلا كينيا وأيرلندا على التوالي. الآن، نبدأ المهمة الصعبة المتمثلة في جعل هذه الرؤية لمستقبلنا واقعا ملموسا. ونأمل أن يصبح هذا الالتزام واقعا من أجل ضمان التنفيذ الكامل لمشروع الخطة بطريقة يمكن للأجيال المقبلة أن تنظر إلى الوراء وتحتفل بالالتزام الذي قطعناه على أنفسنا.

السيدة أوزقور (تركيا) (تكلمت بالإنكليزية): إن عام ٢٠١٥ عام ذو أهمية تاريخية بالنسبة للتنمية المستدامة. ففي

تموز/يوليه، نجحنا في وضع واعتماد خطة عمل أديس أبابا. وفي بداية شهر آب/أغسطس، أكملنا المفاوضات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ومشروع الوثيقة الختامية (القرار ٣١٥/٦٩، المرفق)، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وبباريس في كانون الأول/ديسمبر، من المتوقع أن يعتمد المجتمع الدولي اتفاقا ملزما قانونا من شأنه أن يحدد الكيفية التي يمكننا بها التصدي بصورة جماعية لتحديات تغير المناخ ما بعد عام ٢٠٢٠. واليوم، اتخذنا خطوة هامة أخرى بإنشاء إطار لخطة التنمية العالمية للسنوات الخمس عشرة المقبلة. ونود أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب أعرب مرة أخرى عن تقديرنا للميسرين المشاركين في المفاوضات الحكومية الدولية لما بعد عام ٢٠١٥، الممثلين الدائمين لكينيا وأيرلندا، على قيادتهما وجهودهما، وكذلك على تفانيهما والروح البناءة التي أبدياها أثناء المفاوضات.

في الختام، أود أن أنوه إلى أن الإشارة في مشروع الوثيقة الختامية لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي ليست تركيا طرفا فيها، لا يمكن أن يفسر على أنه تغيير في الموقف القانوني والسياسي الثابت لتركيا فيما يتعلق بذلك الصك.

السيد ببا (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالثناء على جميع الوفود لتمكيننا من اتخاذ هذه الخطوة إلى الأمام اليوم. إن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ٣١٥/٦٩، المرفق) قبل انعقاد مؤتمر القمة لهو نجاح كبير، ونجاح نفتخر به جميعا. إنه يقف شاهدا على الغرض من تعددية الأطراف ووعدها وعلى ما يمكن أن نحققه حينما نجتمع ونتآزر للمضي قدما. وتوفر الخطة لجميع بلداننا رؤية مشتركة لما يمكننا تحقيقه من خلال العمل الجماعي، وما سنعمل من أجله، على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة، وتساعدنا في تركيز جهودنا على أهم التحديات والإجراءات. ونُقدر ما تحلت به جميع الدول الأعضاء، فضلا عن أصحاب المصلحة، من حسن نية وروح تعاون وما أبدوه من حماس وما قاموا به من عمل شاق حيث ظلوا يعملون على مدار الساعة طوال مفاوضاتنا وقدموا لنا الأفكار والأدلة لصياغة خطة أفضل. وكفل التزامهم مواصلة تركيزنا حينما كانت هناك حاجة ماسة إليه.

ويجب أيضا أن نكرر الشكر للميسرين المشاركين، السفيرين كاماو ودونوهيو، على قيادتهما ورؤيتهما خلال العملية. ونود أيضا أن نشكر الرئيس كوتيسا على قيادته بينما نمضي نحو انعقاد مؤتمر قمة ما بعد عام ٢٠١٥، وهي لحظة حاسمة ليس للاحتفال بالإنجازات التي حققناها حتى الآن فحسب، بل للتحفيز على العمل من أجل النجاح في تنفيذ الخطة.

تؤيد الولايات المتحدة بقوة رؤية وطموح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا. ونحن ملتزمون بتنفيذهما. إن الخطة عالمية وطموحة وتراعي اختلاف الواقع المعاش في كل بلد واختلاف قدراته ومستويات تنميته، مع احترام السياسات والأولويات الوطنية. ولا يقلل ذلك النهج المتوازن من عزمنا وإرادتنا الجماعيين لبلوغ الأهداف المرحلية المنصوص عليها فيها؛ بل إنه يعزز مقدرتنا على تحقيقها.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لتقديم توضيحات هامة بشأن الصياغة، مع العلم بأن أيا من الأحكام الواردة في الخطة، بما فيها تلك الموصوفة بأنها متفق عليها، لا ينشأ عنها حقوق أو التزامات بموجب القانون الدولي، كما أنها لاتؤثر على تلك الحقوق والالتزامات، وفقا لما هو منصوص عليه في الفقرة ١٨.

وتفهم الولايات المتحدة أن الصياغة بشأن ”السيادة الدائمة“ لكل دولة على ”ثرواتها ومواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية“ يجب أن تكون متسقة مع التزامات الدول القائمة بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي هي أطراف فيها، فضلا عن الالتزامات الأخرى للدول بموجب القانون

الدولي. وكذا، لا تؤثر الخطة على القيود المحتملة في إطار القانون الدولي أو الاتفاقات التي تنطبق على مجال الحركة المتاح لواضعي السياسات. ولا تؤثر الخطة، بما في ذلك الفقرة ٣٠، على حقوق الدول في اتخاذ تدابير تجارية. وأخيرا، ينبغي أن تتسق الغاية ٦-٥ مع الاتفاقات القائمة العابرة للحدود.

كما نؤكد إقرارنا المتبادل، في الفقرة ٥٨، بأن تنفيذ الخطة يجب أن يحترم الولايات المستقلة للعمليات والمؤسسات الأخرى، بما في ذلك المفاوضات، وألا يؤدي إلى الإخلال بها. وهو لا ينطوي على حكم مسبق على القرارات والإجراءات الجارية في محافل أخرى، ولا يشكل سابقة لها. فعلى سبيل المثال، ما زالت الولايات المتحدة تعتبر منظمة التجارة العالمية المنتدى المناسب للتفاوض بشأن قضايا التجارة. ولا تمثل الخطة اتفاقا بشأن المسائل ذات الصلة بجولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية، ولا تمثل التزاما بتوفير منفذ جديد للسوق أمام السلع أو الخدمات. ولا تنطوي الخطة على تفسير أو تعديل لأي من اتفاقات منظمة التجارة العالمية أو قراراتها، بما في ذلك الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية. كما أن المؤشرات والمقترحات المتعلقة بالإدارة والصياغة التي تمت بلورتها خلال العملية لا تنطوي على سابقة بالنسبة للمؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي.

وفي سياق دعمنا لمشروع الوثيقة، نؤكد مجددا التزامنا الثابت بكل من التنمية الدولية وبتعزيز حقوق الإنسان. بيد أننا يجب أن نؤكد من جديد الشواغل التي أعربت عنها الولايات المتحدة فيما يتعلق بموضوع الحق في التنمية، وهي قديمة ومعروفة. فليس هناك اجتماع دولي متفق عليه بخصوصها ويتعين أن تركز أي مناقشة ذات صلة بالموضوع على جوانب التنمية المتعلقة بحقوق الإنسان، وهي حقوق عالمية يمتلكها جميع الأفراد ويتمتعون بها، والتي يحق لكل إنسان، رجلا كان أم امرأة، أن يطالب حكومته بها.

وكما قلنا مرات عديدة، لا تزال الولايات المتحدة ملتزمة كما كانت دائما بمساعدة أكثر الفئات ضعفا للسير على الطريق نحو تنفيذ الخطة. في الوقت نفسه، فإننا جميعا ندرك إنها خطة عالمية تتطلب إجراءات من جانب الجميع. ونشدد على أنه، بموجب أحكامها، تعيد الفقرة ١٢ التأكيد على مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة في آن واحد على النحو المنصوص عليه أصلا في المبدأ ٧ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، والذي اقتصر صراحة على أنواع معينة من تدهور البيئة على الصعيد العالمي. إن إعادة التأكيد على المبدأ ٧ في هذا السياق المحدود لا تعني ضمنا أن للمبدأ أية صلة بالمجموعة الواسعة من المسائل الواردة في الخطة أو بالتنمية المستدامة برمتها أو أنه ينطبق عليها، والولايات المتحدة لا تقبل بذلك.

فيما يتعلق بالفقرة ٢٨ والغايتين ٨-٤ و ١٢-١، ترى الولايات المتحدة أن ”الكفاءة في استخدام الموارد“ هي في صميم ”أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة“. ونحن نفسر تلك الأحكام باعتبارها تشير إلى ضرورة تعزيز السياسات الوطنية الرامية إلى تعزيز الكفاءة في استخدام الموارد والاستدامة بأسلوب يناسب الظروف الوطنية لكل بلد. كما أننا نفهم الأحكام على اعتبار أنها تؤكد من جديد النهج العالمي حيال أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة التي تقر بالحاجة إلى بعض المرونة في التنفيذ. وتبرز الأحكام الدور الريادي الخاص الذي تضطلع به البلدان المتقدمة النمو في مجال تعزيز تبادل أفضل الممارسات بشأن تنفيذ أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، بناء على تجربتنا في سياسات حماية البيئة والإجراءات المتعلقة بها وخبراتنا وقدراتنا الفنية.

تؤمن الولايات المتحدة إيمانا راسخا بأن الحماية القوية لحقوق الملكية الفكرية وإعمالها يوفران الحوافز الأساسية اللازمة للابتكار الذي من شأنه أن يمكننا من التصدي لتحديات الحاضر والمستقبل في مجالات الصحة والبيئة والتنمية. وتدرك الولايات

المتحدة، في ذلك الصدد، أن الإشارات إلى نقل التكنولوجيا أوالحصول عليها، إنما تعني النقل الطوعي للتكنولوجيا استنادا إلى شروط وأحكام متفق عليها، وأن جميع الإشارات إلى ”الحصول على المعلومات“ أو المعارف إنما تتعلق بالمعلومات أو المعارف المتاحة بإذن من صاحبها الشرعي.

أود الآن أن أدلي ببضع نقاط إضافية بشأن بعض الصياغات أو الغايات في خطتنا.

فيما يتعلق بالفقرة ٤٤ والغايتين ١٠-٦ و ١٦-٨، تفسر الولايات المتحدة النص باعتباره يشير إلى فعالية تمثيل البلدان النامية وإسماع صوتها في النماذج المؤسسية الحالية للأمم المتحدة، لا إلى الحوكمة أو غير ذلك من التغييرات داخل المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي.

ونلاحظ استخدام وصف ”المنصف“ في سياقات متعددة في الخطة، بما في ذلك في الهدف ٤ والغاية ٦-٢. ومع أن الولايات المتحدة تؤيد تماما أهمية حصول الجميع على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي والتعليم، لكننا على سبيل المثال يجب أن نتفادى بشكل جماعي أي تفسيرات غير مقصودة للفظة ”المنصف“ تنطوي على تقييم غير موضوعي للإنصاف قد يؤدي، من بين أمور أخرى، إلى ممارسات تمييزية. فيما يتعلق بالإشارة إلى ”نفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية“ في الغاية ١-٤، تفهم الولايات المتحدة أن ذلك يعني أن القوانين المتعلقة بالملكية وبالميراث وأشكال حقوق الملكية الأخرى ينبغي أن تكون غير تمييزية وأنه ينبغي حماية تلك الحقوق بطريقة غير تمييزية.

ونفهم الغاية ٨-٧ على أنها تشير إلى ”تجنيدهم (الأطفال) واستخدامهم كجنود“ بصورة غير قانونية، والذي يمكن أن يكون أيضا شكلا من أشكال الاتجار بالبشر.

فيما يتعلق بالغاية ١٥-٣، تعترف الولايات المتحدة بمفهوم التعادل في تدهور الأراضي على الصعيدين الوطني ودون الوطني فحسب، وتفهم أن الجهود المبذولة في تحقيق هذه الغاية ستشمل جهودا على الصعيد الوطني، وأنه لن تترتب عليها أية إدارة دولية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، أو غير ذلك.

وفيما يتعلق بالإشارات إلى الحصول على المنافع وتقاسمها في الغايتين ٢-٥ و ١٥-٦، تفهم الولايات المتحدة ”على النحو المتفق عليها دوليا“ باعتبار أنه يعني على النحو المتفق عليه في الصكوك الدولية للأطراف في هذه الصكوك. وينبغي أن يراعي تنفيذ هاتين الغايتين الدور الهام الذي يضطلع به أصحاب المصلحة وأن يجري التنفيذ بشروط متفق عليها. ولا نفهم هاتين الغايتين باعتبارهما تشيران إلى وجود أي علاقة بين حماية الملكية الفكرية وسياسة الحصول على المنافع وتقاسمها.

فيما يتعلق بالإشارة إلى ”الاحتلال الأجنبي“ في الفقرة ٣٥، نؤكد من جديد التزامنا الثابت بالسلام الشامل والدائم على أساس الحل القائم على وجود دولتين للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. وولا نزال ملتزمين بدعم الشعب الفلسطيني بسبل عملية وفعالة، بما في ذلك من خلال التنمية المستدامة. وسنواصل العمل مع السلطة الفلسطينية وإسرائيل والشركاء الدوليين لتحسين حياة الناس العاديين من أجل تحقيق مستقبل أكثر استدامة.

وبهذه الروح، نتطلع بشغف، جنبا إلى جنب مع الكثيرين في هذه القاعة، إلى تنفيذ الخطة. واعتماد الخطة في هذه المرحلة المبكرة إنجاز كبير، وهو أحد الإنجازات التي نستخدمها للتحفيز على اتخاذ إجراءات ملموسة وفعالة تتماشى مع طموحاتنا. وتشكل خطة عمل أديس أبابا، التي اعتمدت في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في تموز/يوليه، نقطة بداية قوية للجهود التي نبذلها. وتقدم لنا خطة العمل إطارا طموحا وشاملا ومعاصرا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يتضمن أكثر من

١٠٠ تدبير ملموس، ويمضي بنا جميعا إلى أبعد مما وصلنا إليه من قبل بخصوص كامل نطاق موضوع وسائل التنفيذ.

ونشير إلى أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تقر بأن خطة العمل توفر السياق لكل من تفسير وتنفيذ وسائل غايات التنفيذ، وتؤكد أنه يمكن تحقيق الأهداف عن طريق تنفيذ خطة العمل.

وفي سياق التنفيذ، فإننا نرحب بشكل خاص بتركيز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على عدد قليل من المواضيع المحورية والشاملة وأسباب تحقيق النمو. وبينما قد تكون هناك أهداف مرتبطة ببعض هذه المواضيع، فإننا نشير إليها هنا نظرا للقوة المتأصلة في نوعيتها الأساسية والشاملة.

وفيما يتعلق بعدم المساواة، فنحن جميعا على علم تام بالتاريخ. وعلى الرغم من تحفيز الأهداف الإنمائية للألفية لإحراز تقدم ملحوظ، فإنها قد أهملت قطاعات كبيرة من الفئات السكانية الرئيسية، وحتى بلدانا بأكملها. إن تركيز هذه الخطة على عدم تخلف أحد عن الركب وضمان تحقيق تقدم للفئات الأكثر ضعفا هو تغيير ملحوظ وحاسم الأهمية. ونحن سعداء لرؤيته. ونرحب بتركيزها بوجه خاص على شمول جميع الفئات وجميع الأشخاص، بمن في ذلك المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين.

ويشكل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات جزءا لا يتجزأ من تحقيق النجاح في هذه الخطة. وفي هذا الصدد، فإن الإقرار بشكل خاص بالصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية للمرأة وبأهميتها للتنمية أمر بالغ الأهمية.

وستكون العلوم والتكنولوجيا والابتكار والبيانات، كلها أمور حاسمة لتسريع إحراز تقدم في اتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وستزيد النُهج والابتكارات الجديدة من تأثير هذه الخطة وتخفض تكاليف التدخلات في إطارها.

وفيما يتعلق بالحكم الرشيد وسيادة القانون، فإنه لتحقيق طموحاتنا، سنكون بحاجة إلى مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة وديمقراطية على جميع المستويات.

وفيما يخص الاستدامة، تضمن أهداف التنمية المستدامة التركيز على التنمية الطويلة الأجل وضمان تحقيق التقدم من خلال دمج الاستدامة في جميع الأبعاد الثلاثة: البيئية والاجتماعية والاقتصادية. والأهداف والغايات التي جرى تحديدها بشكل جيد، في مجالات مثل الزراعة الذكية مناخيا والطاقة المتجددة وسلامة المحيطات وإدارة الموارد الطبيعية والحد من مخاطر الكوارث في هذه المجالات المستهدفة، ستساعد في منع عكس مسار المكاسب الإنمائية. إن التنمية المستدامة تعتمد على منع نشوب الصراعات والتطرف العنيف والتخفيف منهما؛ وتشجيع بناء مجتمعات منفتحة وديمقراطية وقادرة على الصمود وتعزيز الملكية المحلية؛ ودفع عجلة النمو الاقتصادي الشامل للجميع.

إننا نتطلع الآن إلى مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر ولأن يتيح الكثير من الفرص لتعزيز تلك الأهداف والغايات وإبراز ما تعد به والتزامنا الجماعي بتحقيقها. ونحن نتطلع أيضا إلى عملية وضع مؤشرات عملية توفر معلومات مفيدة لكل هدف من أهدافنا وغاياتنا. إن ذلك سيضيف الوضوح والدقة للجهود التي نبذلها هنا.

إننا نشكر جميع الأعضاء مرة أخرى على ما قاموا به حتى الآن. وإلى الأمام!

السيد روئيت (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): إن إسرائيل ترحب بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتعتقد أنها تبشر بعهد جديد من التنمية المستدامة التي لم يسبق لها مثيل من حيث النطاق والطموح. وتكرر إسرائيل التزامها الكامل بخطة

التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وهي على استعداد للإسهام بنشاط في التنفيذ الناجح لأهداف التنمية المستدامة.

ونود أن ننتهز هذه الفرصة لنعرب عن امتناننا العميق لرئيس الجمعية العامة وللميسرين المشاركين، السفير دونوهيو والسفير كاماو، دون أن ننسى السفير كوروشي. كما نود أن نشكر الأمينة العامة المساعدة أمينة محمد والأمانة العامة على تصميمهما ودعمهما الثابتين. ونود أيضا أن ننوه بالإسهام الكبير والمدخلات القيمة لجميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، في هذه العملية.

وللخطة، إذا ما نفذت بالكامل، القدرة على تخليص العالم مرة واحدة وإلى الأبد من الجوع والمرض والفقر. ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا إذا عملنا معا بروح من التعاون والشراكة، وإلا إذا قطعنا جميعا التزاما صادقا بتحقيق رفاه شعوبنا في المستقبل.

لقد انضمت إسرائيل إلى توافق في الآراء بشأن الوثيقة الختامية (القرار ٣١٥/٦٩، المرفق) وذلك بسبب التزامها الذي لا يتزعزع بتحقيق التنمية المستدامة والاختتام الناجح للعملية. ومع ذلك، فإن موقفنا بشأن إدراج لغة مسيسة في الفقرة ٣٥، وكذلك في أجزاء أخرى، لم يتغير. فاستخدام خطة التنمية لتسجيل مكاسب سياسية تافهة يأتي بنتائج عكسية ويفسد أجواء المناقشات، وينحرف بنا عن العمل لتحقيق الأهداف الإنمائية الجديرة بأن نطمح إليها جميعا. وكما ذكرنا خلال المفاوضات، فإن الطريق إلى السلام، السلام الذي ننشده جميعا، يمر عبر القدس ورام الله، ولا يوجد في القرارات المتعلقة بالتنمية. ولا يمكن حل جميع المسائل العالقة بين إسرائيل والفلسطينيين إلا من خلال المفاوضات المباشرة.

السيد مناتساكانيان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة، وعلى إتاحة الفرصة لمواصلة التدبر في مسارنا الجماعي الطموح الذي قاد الدول الأعضاء إلى صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأعبر عن تقديري لجميع الوفود التي شاركت في هذه العملية، وأشكر الميسرين المشاركين وأعضاء أفرقتهما على ما مارسوه من قيادة متميزة وما أبدوه من شغف وتفان. لقد شكلت بيئة التفاوض التفاعلي والشامل للجميع التي جرى الحفاظ عليها وتعزيزها، خلال جميع مراحل العملية، مصدر إلهام للجميع وسمحت لعدد كبير من الدول الأعضاء والمجتمع المدني بالتعبير عن مصالحهم واهتماماتهم وبالانخراط في تبادل آراء بناء.

وكما أشرنا سابقا، تكمن قوة خطة التنمية الجديدة في النظر في أثر الاستدامة على المدى الطويل للتنمية الشاملة للجميع، والتي يجب أن يُنظر في سياقها إلى التنوع باعتباره مصدر قوة. إن سياسات الإقصاء والتمييز تقوض استدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وينبغي اتخاذ خطوات متماسكة للقضاء على مثل هذه الممارسات في عالم ما بعد عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بالالتزام المتعلق بتنشيط شراكة عالمية من شأنها المساعدة على ضمان التحسين المستمر لبيئة مواتية من خلال تعزيز التعاون الدولي والتكامل الإقليمي والتواصل.

إننا نرحب بالإشارة إلى الاحتياجات المحددة للبلدان النامية غير الساحلية في هذه الخطة، فضلا عن دمج برنامج عمل فيينا في النص. وكبلد غير ساحلي يواجه قيودا هيكلية، فمن الطبيعي أن نلتزم تماما بفكرة إزالة الحواجز أمام التجارة الدولية والتنمية، بما في ذلك تلك الناشئة عن التدابير الانفرادية القسرية وسياسات الحصار والنُظم التجارية التمييزية غير المبررة، وغير ذلك من أشكال الإكراه من جانب واحد.

إن الالتزام بالتضامن العالمي هو ما يكمن في صميم القوة الاستثنائية لتعددية الأطراف. وكانت صياغة خطة عمل طموحة اختبارا مهما للتعددية حتى نهاية العملية الحكومية الدولية. ومع ذلك، فإننا نأسف لكون التعديل الرئيسي الأخير

للنص، وتحديدا الفقرة ٣٨، والذي جرى عرضه دون مناقشة مسبقة، لم يجسد بشكل كامل وصحيح مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ومع الاحترام الواجب لميثاق الأمم المتحدة، يجب أن نقتبس من الفقرة ٢ من المادة ١ من الميثاق:

”إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام“.

إننا نتطلع إلى التنفيذ الناجح للالتزامات الدولية الجديدة، التي نحن متأكدون من أنها ستفيد الملايين من الناس، وتؤدي إلى بناء مستقبل أفضل وأكثر استدامة. ونحن على أهبة الاستعداد للإسهام في هذا المسعى العالمي بأقصى ما نستطيع من قدراتنا.

السيدة إبراهيموفا (أذربيجان) (تكلمت بالإنكليزية): يود وفد بلدنا عرض أفكاره بشأن الوثيقة الأساسية (القرار ٣١٥/٦٩، المرفق)، خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والتي ستوجه العالم بأسره نحو رسم غد أفضل للأجيال القادمة. وفي هذا السياق، يعرب وفد أذربيجان عن شكره للميسرين المشاركين لهذه العملية المعقدة، السفير ماشاريا كاماو (كينيا) والسفير ديفيد دونوهيو (أيرلندا)، على قيادتهما وإسهامهما المتميز في توجيه المفاوضات الحكومية الدولية.

إن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي كانت ثمرة ثلاث سنوات من المفاوضات المكثفة والجهود الكبيرة، هي خارطة طريق واضحة تسلط الضوء على عدد من الأهداف الرئيسية والمعقدة، والتي سوف نعمل جاهدين على بلوغها جماعياً، كما صيغت هذه الوثيقة بصورة جماعية، بُغية عدم تخلف أحد عن الركب. وكما أبرز الأمين العام بان كي – مون، إنها بالفعل خطة الشعوب.

وينبغي أن نبذل كل ما في وسعنا لنقل هذه الخطة من الورق إلى واقع العمل. ولذلك، نعتقد أنه يجب السعي وراء تحقيق الأهداف الواردة في الوثيقة، ولا سيما تلك المتعلقة بالتكامل الإقليمي، بإجراءات ملموسة ينفذها المجتمع الدولي، لأن تنمية المناطق تعود بنجاح أكبر من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي في بلداننا. وفي غضون ذلك، لا يمكن أن يتحقق التكامل الإقليمي ما لم تحل النزاعات الإقليمية. ومن الواضح تماماً أنه لا يمكن أن يكون هناك تكامل وتعاون إقليميان إذا كانت إحدى الدول الأعضاء تحتل أراضي دولة عضواً أخرى.

تعاني أذربيجان من نزاع إقليمي من هذا النوع، وعلى الرغم من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، فإن الدولة المجاورة لنا والعضو في الأمم المتحدة تواصل احتلالها غير القانوني. وفي هذا الصدد، من الواضح أن جمهورية أذربيجان ستتصرف على أساس مصلحتها الوطنية العليا.

السيدة لوي (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): يسر النرويج أن تشارك في الترحيب باتخاذ القرار ٣١٥/٦٩، بشأن خطة التنمية المستدامة التاريخية لعام ٢٠٣٠. وأود أن أنضم إلى زملائي في توجيه الشكر إلى رئيس الجمعية العامة والأمين العام على كل الدعم الذي حظيت به العملية. وأود أن أشيد بشكل خاص بالميسرين السفيرين كاماو ودونوهيو على قيادتهما واقتدارهما الرائعين في توجيه أعمالنا خلال العملية. وأود أن أثني على كوروشي سفير هنغاريا الذي وجهنا، إلى جانب السفير كاماو، ببراعة من خلال الفريق العامل المفتوح باب العضوية.

لقد كانت هذه رحلة طويلة وفريدة من نوعها. لم يحدث من قبل أن اجتمع هذا العدد من الجهات الفاعلة المختلفة – الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص وجهات أخرى – للعمل معاً على وضع خطة تحول عالمية بحق كهذه. ونود أن نشكرهم جميعاً على إسهاماتهم وروح التعاون وعلى جعل هذه الرحلة تجربة تعلّم لم يسبق لها مثيل.

إن خطة العام ٢٠٣٠ ليست مثالية، ولكنها تتيح لنا الرؤية والأدوات اللازمة للقضاء على الفقر في السنوات الخمس عشرة المقبلة، مع الحفاظ على الكوكب، واحترام جميع حقوق الإنسان وضمان المساواة بين الجنسين. هذه المجموعة الطموحة من الأهداف والغايات تعبير عن تجربتنا وعزيمتنا المشتركين.

وما بلوغ هذا المعلم التاريخي إلا مجرد البداية. تلتزم النرويج التزاماً تاماً بهذه الخطة المشتركة وتتوق إلى البدء في تنفيذها. إن روح التوافق التي شهدناها خلال المفاوضات مشجعة جداً ونحن نشرع في عملية المتابعة.

السيدة فرانسيسكي (بنما) (تكلمت بالإسبانية): تؤيد بنما البيان الذي أدلي به باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. ونود أن ندلي ببعض التعليقات الختامية في وقتها المناسب بصفتنا الوطنية.

يسعدنا جداً أن نرى ما يحدث اليوم. بعد العملية الحكومية الدولية القائمة على المشاركة والتي دامت عدّة سنوات، اتفقت الدول الأعضاء الآن بتوافق الآراء على الخطة الإنمائية الجديدة للسنوات الخمس عشرة المقبلة. ونود أن نعرب عن شكرنا للسفيرين كاماو ودونوهيو لتيسيرهما الممتاز لهذه العملية. لقد تمكنا من بثّ الثقة، والتوفيق بين مواقف صعبة وجلب الحماسة وروح الدعابة إلى العملية.

وترحب بنما بالخطة الجديدة وبالالتزامات. إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ خطة طموحة وتحوّلية لعالم يسوده الاضطراب يتطلب منا انتقالاً نموذجياً لن يكون ممكناً إلا إذا فهم كل واحد منا منفردا الآثار المترتبة وقام بتحولات عميقة. وهذا من شأنه أن ينطوي على تغيير في الممارسات والعادات والتقاليد التي تلقيناها من أسرنا ومجتمعاتنا وحكوماتنا. ويعني ذلك أنه سيتعين علينا أن نتخذ قرارات أخلاقية وألا نتصرف بدافع المصلحة الذاتية؛ وبعبارة أخرى، لا يمكننا أن نواصل العمل كالمعتاد.

إن اتخاذ قرار اليوم معلم تاريخي، كما أشار العديد من المتكلمين، وهو تتويج لنهج متعدد الأطراف. وسيكون الطريق إلى الأمام تحدياً كبيراً يضع القدرات والالتزام والقيادة الحقيقيين للدول الأعضاء على المستوى الوطني موضع التطبيق. وكلنا ثقة وأمل في أن تبين القرارات التي نتخذها اليوم حقاً هذا التغيير في الأفكار في في فرادى قادتنا وقبل كل شيء في أنفسنا، والذي يجب أن يكون إسهاماً منا في تشجيع التحولات التي تستحقها الأجيال المقبلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين تعليلا للموقف. نستمع الآن للبيانات بعد اتخاذ القرار.

أعطي الكلمة للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد زامبيتي (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص الامتنان للسفيرين كاماو ودونوهيو وفريقيهما على العمل الدؤوب والتوجيه بصفتهما الميسرين المشاركين في عملية ما بعد عام ٢٠١٥. لقد كانت الرحلة طويلة ويمكننا أن نقول اليوم إنها كانت ناجحة. ولولا القيادة والمشاركة البناءة لجميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة، والدعم الحاسم من الأمين العام والأمانة العامة لما وصلنا إلى ما نحن عليه اليوم. كما نود أن نعرب عن التقدير للمساهمة الرئيسية للسفير كوروشي، الذي كان رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة والذي ساعدنا على التوصل إلى اتفاق بشأن العناصر الحاسمة في خطة عام ٢٠٣٠. وأخيراً، نود أن نشكر رئيس الجمعية العامة وفريقه على دعم هذه العملية.

يتطلّع الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الآن إلى قمة ما بعد عام ٢٠١٥، التي سيعتمد فيها رؤساء الدول والحكومات وكبار الممثلين خطة عام ٢٠٣٠ وبدء التنفيذ في الوقت

المناسب. ونحن واثقون أن النجاح الذي تحقق في الاتفاق على خطة عام ٢٠٣٠ سيولّد زخماً إضافياً نحو اجتماع ناجح جداً في باريس في كانون الأول/ديسمبر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي.

مونسنيور غريتش (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، يعرب وفدي عن امتنانه للسفيرين ماشاريا كاماو وديفيد دونوهيو على قيادتهما والتزامهما بتوجيه العملية الحكومية الدولية التي أدت إلى الاتفاق على خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. إن جهودهما الدؤوبة ومثابرتهما العملية أدت إلى عملية شاملة للجميع وشفافة أنتجت الخطة العالمية المعروضة علينا اليوم. هذه الخطة علامة واضحة على أن المجتمع الدولي، على الرغم من الاختلافات في بعض المجالات، قد اتفق وأكد التزامه بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده وبكفالة أن جميع الأطفال والنساء والرجال في جميع أنحاء العالم سيكون لديهم الظروف اللازمة للعيش في حرية وكرامة.

تضع الخطة بحق مركزية الإنسان باعتباره الكيان المسؤول أساسا عن التنمية. ولا يزال الكرسي الرسولي على ثقة بأن التعهّد ذي الصلة بأنه ما من أحد سيتخلّف عن الركب سيكون المنظور الذي ستُقرأ الخطة كلها من خلاله لحماية الحق في الحياة للفرد، من بدء تكوّنه وحتى الوفاة الطبيعية.

ويعتقد وفدي أن تجديد الشراكة العالمية سيكون بالغ الأهمية لنجاح الخطة. كما أن تقديرنا لإمكانات الشباب الهائلة، وذلك من خلال تمكين النساء والفتيات، واعترافنا بدور الأسرة في التنمية المتكاملة سيضمن لنا محورية الإنسان بوصفه الكيان الأساسي المسؤول عن التنمية، مع مساءلة الحكومات.

وكما يذكرنا البابا فرانسيس في رسالته العامة البابوية المؤرخة ٢٤ أيار/مايو، المعنونة ”كُنْ مُسَبَّحًا“،

> ”لا يمكن الفصل بين تحليل المشاكل البيئية وتحليل السياقات البشرية، والعائلية والتشغيلية والحضرية، وبين علاقة كل شخص مع ذاته، والتي تولّد اسلوبًا معينًا في إقامة العلاقات مع الآخرين ومع البيئة.“

واتباع نهج أكثر تكاملا إزاء التنمية سيجعلنا نرى بصورة أفضل أنه

> ”ليس هناك أزمتان منفصلتان، الأولى بيئية والأخرى اجتماعية، وإنما أزمة اجتماعية – بيئية واحدة ومعقدة.“ ولذلك، فـ ”إن المبادئ التوجيهية، لإيجاد حلّ، تتطلبُ مقاربةً متكاملةً لمحاربة الفقر، ولإعادة الكرامة للمُنبوذين، وفي الوقتِ نفسه، للمحافظة على الطبيعة.“

والكرسي الرسولي يتفق مع أن مشروع الخطة هو خطة عمل طموحة، مع الكثير من التطلعات السليمة والجديرة بالثناء التي يمكن أن توصف بأنها تحد عظيم ثقافي وروحي وتعليمي. ونتخذ موقفا مفاده أنه حتى تنجح أي خطة تنمية، يجب أن توجه جهودها الأساسية نحو بيئة أساسية مفتوحة للفئات التي تتجاوز نطاق لغة الرياضيات وعلم الأحياء وتأخذنا إلى جوهر الإنسان. ويجب غرس وعي أكبر بعلم بيئة الإنسان، بما في ذلك إدراك أصلنا الواحد وانتمائنا المتبادل، والمستقبل المشترك مع الجميع. ولئن كان الكرسي الرسولي يتفق مع معظم الأهداف والغايات المدرجة في مشروع الخطة، فإنه يود، بما يتفق مع طابعه وإرساليته، أن يعرب عن التحفظات التالية بشأن بعض المفاهيم التي يستخدمها المشروع.

يرى الكرسي الرسولي أن مصطلحي ”الصحة الجنسية والإنجابية“ و ”الحقوق الإنجابية“ ينطبقان على مفهوم شامل للصحة، وينطوي كل بطريقته الخاصة على فرد بكامل شخصيته وعقله وبدنه، ويعزز تحقيق النضج الشخصي في السلوك الجنسي وفي الحب المتبادل وصنع القرارات التي تتسم

بها العلاقة الزوجية بين الرجل و المرأة وفقا للمعايير الأخلاقية. ولا يعتبر الكرسي الرسولي أن الإجهاض أو إمكانية الإجهاض أو المجهضة بوصفها جانبا من جوانب تلك المصطلحات.

أما فيما يتعلق بمصطلحات ''منع الحمل''، و''تنظيم الأسرة''، و ''الصحة الجنسية والإنجابية''، و ''الحقوق الجنسية والإنجابية''، و ''الحقوق الإنجابية''، وأي مصطلحات أخرى بشأن مفاهيم خدمات تنظيم الأسرة وتنظيم الخصوبة الواردة في الوثيقة، فإن الكرسي الرسولي يعيد تأكيد موقفه المعروف تماما بشأن أساليب تنظيم الأسرة التي تعتبرها الكنيسة الكاثوليكية مقبولة أخلاقيا، والمتمثل في أنه ضد خدمات تنظيم الأسرة التي لا تحترم حرية الزوجين أو الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان المعنيين.

وفيما يتعلق بنوع الجنس، فإن الكرسي الرسولي يفهم أن هذا المصطلح قائم على الهوية الجنسية البيولوجية التي هي إما ذكر أو أنثى. إما بشأن الفقرتين ٢ و ٣ من بيان الموقف هذا، فإن الكرسي الرسولي يؤكد مجددا أيضا تحفظاته على الوثيقتين الختاميتين لمؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقود في بيجين.

وفيما يتعلق بالتوعية أو المعلومات عن النشاط الجنسي، فإن الكرسي الرسولي يشدد على أن المسؤولية الرئيسية وحقوق الأولوية للوالدين، بما في ذلك حقهما في الحرية الدينية، عندما يتعلق الأمر بتوعية وتربية أطفالهما، على النحو المنصوص عليه في عدة صكوك منها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية حقوق الطفل. في هذا الصدد، يود الكرسي الرسولي التأكيد على مركزية الأسرة، بوصفها الوحدة الطبيعية والأساسية للمجتمع، فضلا عن دور الوالدين وحقوقهما وواجباتهما في تعليم أطفالهما. ويعرب الكرسي الرسولي عن تحفظه على الفقرة ٢٧ من الإعلان، وعلى الغايتين ٣-٧ و ٥-٦.

ويؤكد الكرسي الرسولي على أن مشروع الخطة ينبغي أن يقرأ بما يتماشى مع التفسير السليم لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك الاحترام الكامل للقانون الدولي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. أما فيما يتعلق بالصكوك غير الملزمة الوارد ذكرها أيضا، فإن الكرسي الرسولي يؤكد على أهمية الإبقاء على التمييز بين المعاهدات التي تم التفاوض عليها واعتمادها رسميا من جانب الدول بقصد إنشاء التزامات قانونية، والوثائق الدولية الأخرى التي ليس لها نفس الحجية. إن الكرسي الرسولي لا يؤيد المبادئ التي ترد في صكوك دولية أو إقليمية غير ملزمة، وتكون مختلفة عن تلك الواردة هنا وعن تعاليمها المنشورة.

يطلب وفد بلدي أن يدرج هذا البيان في المحضر الرسمي لجلسة اليوم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين بشأن هذا البند.

بالنيابة عن الرئيس، أود أن أعرب عن خالص شكري للسفير دافيد دونوهيو، ممثل أيرلندا، والسفير ماشاريا كاماو، ممثل كينيا، اللذين برهنا على الفطنة السياسية في إجرائهما المناقشات المعقدة في المفاوضات الحكومية الدولية. كما أشكر جميع الدول الأعضاء على إسهاماتها القيمة في التوصل إلى اتفاق بشأن قرار اليوم ٣١٥/٦٩.

بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ١٣ من جدول الأعمال والبند ١١٥ من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ٢٠/١٣.